



الجلسة ٦٣٩٦

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	تركيا	السيد قورمان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد إسوزي نغونديت
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد حبيب
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير - هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء
النزاع (S/2010/386)

تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386)

تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، أيرلندا، باكستان، البرتغال، بنغلاديش، بيرو، تايلند، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، شيلي، فنلندا، كرواتيا، كندا، مصر، المغرب، نيبال، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة اعتراف، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة أنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيتر فيتينغ، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فيتينغ إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/386، التي تتضمن التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، والوثيقة S/2010/466، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي بان كي - مون. وقبل أن أدعوه لأخذ الكلمة، أود أن أبلغ المجلس بأننا سنجري مشاورات غير رسمية بعد بيان الأمين العام، وبعد ذلك سنستأنف هذه الجلسة. وأدعو الآن الأمين العام بان كي - مون لأخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إن أحد أهم وأصعب المهام التي تواجه الأمم المتحدة هي ضمان عدم عودة الدول الخارجة من الصراعات المدمرة القهقري إلى العنف. وقد يبدو بناء السلام سهلاً، ولكننا نعرف بحكم التجربة المؤلمة أنه ليس كذلك. ويتطلب تحقيق النجاح الصبر والالتزام الطويل الأجل واشتراك مجموعة واسعة من الأطراف

وتزايد المطالب من القادة في حالات الأزمة. فمن المتوقع منهم الآن تنفيذ ولايات أوسع لمجلس الأمن، وتوفير رؤية استراتيجية، وضمان التنسيق المناسب وإجراء التخطيط المشترك. ونحن بحاجة إلى أن نوفر لهم أفرقة الدعم المدربة والمجهزة على النحو المناسب التي تمكنهم من النهوض بمجموعة كاملة من مسؤولياتهم منذ البداية.

إن هذه المطالب تدعم الاستعراض الجاري حالياً للقدرات المدنية الدولية. ويرتكز هذا الاستعراض على الحاجة إلى التأكد من وصول المساعدات الدولية في أعقاب الصراع حسب الاحتياجات والأولويات الوطنية، وأنها تحسن الاستفادة من قدرات المرأة والجنوب العالمي، وأن استجاباتنا ستصبح أسرع وأكثر مرونة. وإنني أتطلع إلى توصيات فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية، بقيادة جون - ماري غينو، التي ستصدر في مطلع العام المقبل. وفي الوقت نفسه، أشجع جميع الدول الأعضاء على الاشتراك والإسهام في نتائج الاستعراض.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به. ومهما كان نوع تواجد الأمم المتحدة، فنحن وشركاؤنا الوطنيون نحتاج إلى تمويل كاف وفي الوقت المناسب، ولا سيما في خضم الاستجابة للأزمة. وفي الحالات الانتقالية الهشة، يمكن لصندوق بناء السلام تقديم التمويل بسرعة من أجل العمل المبكر، مما يمكنه بدوره تحفيز مصادر أخرى لتوفير التمويل الطويل الأجل. لقد بسط الصندوق إجراءاته، مما مكنه من الاستجابة بسرعة أكبر للاحتياجات العاجلة. وأشجع الدول الأعضاء على الإسهام في تجديد موارده.

لكن الصندوق ليس سوى جهد من جهود عديدة. إذ يجري بذل الكثير من الجهود الأخرى الرامية إلى جعل جميع أوجه تمويل بناء السلام أكثر مرونة وتحملاً للمخاطر. وأحث الدول الأعضاء على دعم هذه الجهود كذلك.

الفاعلة التي تعمل معنا. ونحن نواجه صعوبات حقيقية كل يوم، بينما تعمل بعثاتنا الميدانية وصناديقنا وبرامجنا ووكالاتنا، كل بطريقته الخاصة به، على توفير نوع المساعدة التي تحتاجها الدول لإعادة البناء بعد الحرب. ونشعر برغبة شديدة وباستمرار بضرورة القيام بعمل أفضل.

وبتلك الروح وضع في تقريرى الصادر في العام الماضى عن بناء السلام فى المرحلة التى تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304) برنامج عمل لمساعدة الأمم المتحدة على تقديم المزيد من الدعم السريع والفعال لجهود بناء السلام على الصعيد الوطنى وكفالة استدامة آثار تلك الأنشطة.

ونحن نحرز تقدماً في بوروندي وهاييتي ونيبال وسيراليون وغيرها. ولنتذكر أنه بالنسبة للأشخاص الذين عانوا خلال الصراع، فإن التقدم لا يمكن أن يُحرز بالسرعة الكافية. ويتمثل الاختبار النهائي في حسن أدائنا في الميدان، ومدى قدرتنا على إعطاء الناس بوادر الأمل، بدلاً من مجرد الكلام والوعود.

وبعد مرور سنة على صدور تقريرى، يسعدني أن أبلغكم بأننا قد أحرزنا مكاسب حقيقية في المضي قدماً في التوصيات المحددة التي قدمتها وتهدف إلى تحسين تنظيم جهودنا في مجال بناء السلام. ولكن لا يزال يجب علينا قطع شوط أطول. وأرى أن هناك أربعة مجالات تتطلب منا اهتماماً خاصاً.

أولاً، نحن بحاجة إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. ونحن الآن ننشر بسرعة أكبر الممثلين الخاصين وغيرهم من قادة الأمم المتحدة في حالات الأزمات. وجميع كبار الموظفين وقّعوا الآن اتفاقات إدارية لتحديد الأهداف والأولويات لتحسين خضوعهم للمساءلة.

هذا حقاً، كما أننا لم ننفذ بالكامل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولئن كان صوت المرأة بالغ الأهمية للتأكد من أن أسس السلام عادلة ومنصفة، فإنها ما زالت غير مدرجة على نحو منهجي في جميع مراحل عملية السلام.

ويقدم تقريرني الجديد عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) استراتيجية شاملة لمعالجة هذه التحديات. ويحدد العقبات التي تواجهها المرأة في سبعة مجالات رئيسية هي: الوساطة، والتخطيط والتمويل والقدرة المدنية بعد انتهاء الصراع، والحكم بعد انتهاء الصراع، وسيادة القانون والانتعاش الاقتصادي. وهي تضع التزامات محددة لكل منها، وبالتالي توفر إطاراً للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

غير أن ذلك لم يتحقق بدون تمويل مكرس لاحتياجات المرأة. فالصراعات تترك الدول وقد أهدمت بشدة وأهدمت هياكلها الاجتماعية. وفي مثل هذه الظروف، يكون دور المرأة حيويًا لضمان تلبية احتياجات البقاء الأساسية للأسر والمجتمعات المحلية. ولذلك، فقد أكدت على أن جميع صناديق بناء السلام التي تديرها الأمم المتحدة ستخصص من الآن فصاعداً نسبة ١٥ في المائة من أموالها للمشاريع الرامية إلى معالجة الاحتياجات الخاصة للمرأة، أو النهوض بالمساواة الجنسانية أو تمكين المرأة. والنهوض بقضية المرأة والسلام والأمن يعزز مشروعية عمليات السلام وهياكل الحوكمة. ويجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من جهودنا لبناء السلام، وليس أمراً ثانوياً.

إن عملية إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الصراعات تتطلب التزاماً طويل الأمد، ونهجاً متكاملًا حقاً وموارد بشرية ومالية ومؤسسية كبيرة. وليس هناك تسلسل محدد لصنع السلام، يليه حفظ السلام، ويعقبه بناء السلام، بل يتطلب الأمر منا المرونة وتفعيل أدواتنا في الأوقات المناسبة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى شراكات أكثر فعالية. إن تحقيق مزيد من التعاون والنهج المشتركة في إطار الأمم المتحدة هام، لكن ليس كافياً. ويجب علينا بناء شراكات استراتيجية أعمق. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، بدأنا بتعزيز التعاون وإقامة صلات مؤسسية أوثق مع البنك الدولي.

والشراكات تعمل على أفضل وجه عندما تكون الأدوار واضحة. ويجري حالياً إنشاء قدرات أكبر وإيجاد قدر أكبر من الوضوح في المجالات الأساسية مثل إزالة الألغام، والوساطة والمساعدة الانتخابية. ولكن ما زلنا بحاجة إلى استعراض الترتيبات المؤسسية في مجالات مثل إصلاحات القطاع الأمني وسيادة القانون. ولتحقيق هذه الغاية، أشجع على إجراء دراسة صريحة للمزايا النسبية لمختلف الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على أساس التواجد والقدرات المتاحة. وستصبح هذه أولوية هامة في الأشهر المقبلة، وأنا أعوّل على دعم المجلس.

إن إحدى أهم الشراكات هي الشراكة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ويمكن لتوثيق التعاون أن يساعد المجلس على دعم بناء السلام بصورة أكثر فعالية منذ البداية، بما في ذلك عن طريق تمكين عمليات حفظ السلام ليكون لها تأثير بوصفها أدوات لبنا السلام في وقت مبكر، وكفالة قيام المكاتب متكاملة لبناء السلام بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الإنجازات المبكرة.

وفيما يتعلق بالاستعراض الذي جرى مؤخراً لهيكل بناء السلام لدينا، أتطلع إلى نتيجة المناقشات التي يجريها المجلس والجمعية العامة.

رابعاً، نحن بحاجة إلى جعل المرأة في صميم بناء السلام. وذلك هو المكان الذي ينبغي أن تكون فيه المرأة ليس بسبب احتياجاتها من حيث بناء السلام فحسب، ولكن أولاً وقبل كل شيء، بسبب قدراتها أيضاً. ولكننا لم نحقق

مرحلي عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، و S/2010/466، عن مشاركة المرأة في بناء السلام، وتمكنت اللجنة من الإسهام بأفكار ومنظورات فيما يتعلق بالتقريرين.

وفي الأسبوع الماضي دعت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام إلى عقد جلسة للنظر في هذين التقريرين. وقد تلقينا إحاطة إعلامية شاملة من قبل مساعدة الأمين العام جودي تشينغ - هوبكيتز. وأحاطت الجلسة علماً أيضاً جان - ماري غينو، رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لاستعراض القدرات المدنية الدولية لبناء السلام، وهو عملية هامة أخرى تنشأ عن تقرير ٢٠٠٩ عن بناء السلام.

سمحوا لي أن أشاطر المجلس اليوم نقاطاً قليلة نشأت عن مناقشات لجنة بناء السلام في الأسبوع الماضي. أولاً، فيما يتعلق بمسألة تنمية القدرات، أكدنا على أهمية تعزيز الملكية الوطنية والقدرات الوطنية، من أجل وضع أسس صلبة لبناء السلام المستدام. وأكدنا على العلاقة بين الملكية الوطنية وتنمية القدرات الوطنية باعتبارها مبدأً شاملاً لاستراتيجية فعالة لبناء السلام. ثانياً، فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، لاحظنا التقدم المحرز في إيضاح الأدوار والمسؤوليات في مجال إزالة الألغام والوساطة. وأكدنا أيضاً على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في إيضاح الأدوار التي تؤديها الجهات الفاعلة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، في مجالات من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون. وستوقع نتائج الاستعراضات الجارية للأدوار والمسؤوليات في تلك المجالات. وكما نعرف جميعاً، سيفيد الوضوح في إيجاد استجابة أكثر اتساقاً وفعالية لبناء السلام وبالتالي سيكون مفيداً وضع أطر للمساءلة الصارمة عن الأعمال في مجالات بناء السلام هذه التي تحظى بالأولوية.

ولا بد لنا من تطوير هيكل بناء السلام وتعزيز تماسك أكبر داخل منظومة الأمم المتحدة. ومواجهة هذه التحديات ستقربنا أكثر من تحقيق الهدف الرئيسي، وهو بناء السلام المستدام. وسوف أظل أعتد على دعم المجلس وتعاونه في ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على

بيانه.

وكما أعلن في وقت سابق، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية. وستستأنف الجلسة ٦٣٩٦ بعد قليل.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت

الساعة ١١/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذه الجلسة

سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد بيتر ويتيغ. أعطي الكلمة الآن للسيد ويتيغ.

السيد ويتيغ (تكلم بالإنكليزية): في السنة الماضية

اعترف مجلس الأمن بأن تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304) كان إسهاماً هاماً في إيجاد استجابة دولية أكثر فعالية وتماسكاً لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وشاهد المجلس أيضاً المشاركة المستمرة للجنة بناء السلام بينما ينغمس الأمين العام في تنفيذ خطته الطموحة للعمل. وعلى الرغم من أن عدة توصيات من قبل الأمين العام في تقريره في السنة الماضية تناولت الآليات الداخلية لمنظومة الأمم المتحدة، نشأ حسّ عام بأن لجنة بناء السلام هي أنسب منبر لإيجاد التأييد من الدول الأعضاء لوضع جدول أعمال مشترك ومتناسك للأمم المتحدة من أجل بناء السلام. ولذلك، تعاطت لجنة بناء السلام على نحو منتظم مع تقرير الأمين العام المعروفين على المجلس اليوم، وهما S/2010/386، تقرير

وختاماً، أود أن أشير إلى أن التقدم في وضع تقرير الأمين العام المتعلقين ببناء السلام قد ساعد في تسليط الضوء على عدد من الفرص والتحديات التي تواجه التطور المستمر لجدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام. إننا بإيجاد الحاجة إلى مشاركة الجهات الفاعلة في التوصيات والإسهام فيها نضع تدريجياً التأكيد على الحاجة إلى التكامل الأفضل للجهود. ولجنة بناء السلام ملتزمة بمواصلة نصرته قضية وجود جدول أعمال أكثر استجابة واتساقاً وتكاملاً للأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ومن المؤكد أن التأزر الوثيق بين مجلس الأمن واللجنة سيصبح خطوة هامة على طريق تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ويتيغ على إحاطته الإعلامية.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون جداً لإتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) وعن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). وأود أن أشكر الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماههما اليوم.

لقد انقضت سنتان ونصف السنة منذ إعداد التقرير الأول عن بناء السلام (S/2009/304). وكان التفويض بإعداد ذلك التقرير قد صدر نتيجة للمخاوف إزاء الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي - بما في ذلك الأمم المتحدة بصورة خاصة - إلى البلدان الخارجة من الصراع. والعديد من المسائل التي حددها ذلك التقرير لم تكن جديدة، غير أن العملية أعطت زخماً جديداً للجهود المبذولة لحل المشاكل المألوفة للتجزؤ وضعف القيادة وانعدام الاستراتيجية والنشر البطيء للخبراء المدنيين والتمويل. وينطبق ذلك على التقرير عن المرأة وبناء السلام. فالعديد من المسائل الواردة في هذا

ثالثاً، فيما يتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، خصصت لجنة بناء السلام جزءاً كبيراً من أنشطتها في ٢٠١٠ لاستكشاف الوسائل اللازمة لتعزيز الشراكة مع البنك الدولي. ولذلك نرحب بالمبادرات المتخذة لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي على مستوى المقرر ونؤكد على الحاجة إلى مزيد من التقدم العملي في هذا المجال. وثمة دلائل مشجعة على وجود روابط أكثر دينامية مع البلدان، كما في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعاً، فيما يتعلق بالتمويل، لا يمكننا أن نبالغ في التشديد على الحاجة إلى الدعم المالي المنسق والأكثر قابلية للتنبؤ به لمبادرات بناء السلام. ولذلك، نعيد التأكيد على الحاجة إلى التمويل المرن لأدوات بناء السلام. ولاحظنا في هذا الصدد التقدم المحرز في العملية من أجل إقرار مشاريع صندوق بناء السلام عن طريق مرافق الاستجابة الفورية وزيادة حجم غطاء الموارد من هذا المرفق يبلغ حتى ١٠ ملايين دولار.

لقد ساهمت لجنة بناء السلام في التقرير عن مشاركة المرأة في بناء السلام خلال مرحلة الصياغة. ولاحظنا خطة العمل التي ترمي إلى جدول أعمال لبناء السلام يكون أكثر استجابة للمنظور الجنساني. وكما يدرك الأعضاء، تعترف ولاية لجنة بناء السلام بالدور الذي تؤديه المرأة في بناء السلام بوصفها ضحية للصراع وعاملاً ضرورياً للتغيير الإيجابي وإعادة بناء المجتمعات الخارجة من حالة الصراع. وستواصل لجنة بناء السلام العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، لضمان أن تكون مشورتها مستجيبة للبعد الجنساني وانعكاس دور ومشاركة المرأة في بناء السلام على النحو السليم. ونتطلع أيضاً قدماً إلى العمل مع جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، المنشأ حديثاً، ونغتتم هذه الفرصة لتهنئة السيدة ميشيل باشيلي على توليها قيادة هذه الوكالة الجديدة.

المثال، نريد أن نشاهد التحول في حضور الأمم المتحدة بعد وقت قصير من الانتخابات. ونتوقع أن تضطلع لجنة بناء السلام، في أعقاب استعراضها الأخير المفيد جدا، بدور هام في الإعداد لهذا التحول بالمساعدة في توسيع قدرة الشرطة وإعطائها زخما كي تتمكن الأمم المتحدة من تسليم المسؤوليات عن السلامة والأمن للسلطات المحلية.

وتشكل جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا آخر. فقد بعث هذا المجلس إشارة قوية في أوائل العام بتحويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي زيادة التركيز على الاستقرار، وينبغي أن يسير بناء السلام جنبا إلى جنب مع حفظ السلام القوي. ولا نستطيع معالجة الأسباب الجذرية للعنف وانعدام الأمن السائدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون إصلاح الشرطة والجيش وبدون إدخال تحسينات على قدرة قطاع العدالة في هذا البلد.

خامسا، وأخيرا، لا يمكن أن ينجح حقا بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع بدون ضمان مشاركة النساء على قدم المساواة في العملية. فهناك ضرورة إلى أن يشاركن بصورة اعتيادية في حل الصراعات، وبناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع وفي نظام الحكم وذلك لتحقيق السلام المستدام. ومناسبة هذه الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نرحب بتقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام بوصفه خطوة هامة في ذلك الاتجاه. والتحديات التي تواجه مشاركة فعالة في بناء السلام تحديات كبيرة، ولكنها تعطي السبب لتوحيد الجهود. ويرسم تقرير الأمين العام اتجاهها واضحا لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والدول المتضررة من الصراع لإحداث فرق عملي في مشاركة المرأة على أرض الواقع. ونرى أن كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين

التقرير الجيد ليست بالجديدة أيضا. وتكمن المشكلة في الوفاء والتنفيذ، وليس في الجهل بالمسائل. لقد أحرزنا تقدما في السنتين الماضيتين، لكنه ليس كافيا. والذي نحتاجه الآن في السنتين القادمتين هو التحول من التفكير والمناقشة في نيويورك إلى العمل والتنفيذ على أرض الواقع. وللقيام بذلك، نقترح مسارا للعمل من خمس نقاط.

أولا، نحن بحاجة إلى إكمال برامج الإصلاح القائمة. وتشمل هذه البرامج الانتهاء من استعراض القدرة المدنية، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات واتباع طرق جديدة وابتكارية لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي.

ثانيا، ينبغي أن نستخلص الدروس فيما يتعلق بما نجح من تلك الإصلاحات التي سبق إنجازها، لا سيما القيادة والتخطيط المتكامل والتمويل. ويتعين علينا أن نكفل إدراج تلك الدروس المستفادة بصورة منتظمة في التخطيط للبعثات الأخرى وتنفيذها. وهنا أود أن أبرز مثال سيراليون، حيث أدت القيادة الجيدة وتكامل الجهود إلى طفرات في التغيير الحقيقي في دعم الأمم المتحدة للبلد.

ثالثا، نحتاج إلى التركيز على المسائل حيثما توجد اختناقات مستمرة تعترض طريق بناء السلام المستدام. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة التي تعمل بصورة وثيقة وأكثر فعالية مع الشركاء الدوليين الآخرين أن تتحسن في تقديم المساعدة لبلد ما للتخلص من تلك الاختناقات. لقد شاهدنا مرارا وتكرارا أن الفشل في إحراز التقدم في عدد من المجالات الرئيسية - بما فيها، بصورة خاصة، إصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون، واستعادة المهمات الأساسية الأخرى للحكومة وإنعاش الاقتصاد - يمكن أن يوقف التقدم وأن يفرض خطر العودة إلى الصراع.

رابعا، نحتاج إلى مشاهدة إحراز تقدم حقيقي على أرض الواقع في البلدان ذات الأولوية. ففي ليبيريا، على سبيل

تحقيق الاستفادة القصوى من الشركاء الذين يتمتعون بميزة نسبية على أرض الواقع.

لقد أكد بلدي مرارا وتكرارا أهمية الملكية الوطنية لعمليات بناء السلام. ولتعزيز القيادة الوطنية وضمان استدامة التقدم، من الضروري أن تستفيد جميع جهود بناء السلام من القدرات الوطنية القائمة إلى أقصى حد ممكن. ولذلك نرحب بالجهود المبذولة لتقييم القدرات القائمة بوصفها أساسا لنشر الخبراء المدنيين الدوليين. وسيساعد الاستعراض الجاري للقدرة المدنية في كفاءة نشر الخبراء المدنيين الدوليين بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب، وإدراج المهارات المتخصصة لمعالجة احتياجات المرأة.

ويجب القيام بالإجراءات الحاسمة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل من المراحل الأولى وما بعدها وأن تتم مع إمكانية نشر بعثات متكاملة لحفظ السلام. وهذه النقطة ناقشها المجلس مرارا وتكرارا في الأشهر والسنوات الماضية.

ويجب أن تكون استعادة سيادة القانون، وضمان احترام حقوق الإنسان، والعمل على نزع السلاح الفعال، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإصلاح قطاع الأمن، وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين وإعادة إدماجهم أولويات رئيسية في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. ويجب أن يستكمل ذلك بإصلاح وإعادة إنشاء مؤسسات العدالة الفعالة والمستقلة وآليات المصالحة الوطنية.

وهناك حاجة إلى نهج منسق ومتسق من أجل ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة في جميع جهود بناء السلام. فقد برهنت مؤخرا أرقام دقيقة في دراسة أعدها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الغياب النسبي للمرأة عن مفاوضات السلام وعمليات التخطيط في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع. فالنساء نادرا ما يضطلعن بمهام

المرأة المنشأ حديثا سيؤدي دورا هاما في الدفع بمشاركتها قدما.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):

يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لأوغندا لتنظيمها هذه المناقشة، لأنها تتيح لنا الفرصة لمواصلة مناقشاتنا بشأن التقريرين الأخيرين عن بناء السلام. ونعرب عن امتناننا للأمين العام أيضا لتقديمها اليوم. وترحب النمسا بحرارة بكلا التقريرين وتتطلع إلى أن تستمر منظومة الأمم المتحدة في المشاركة المتسقة لتنفيذ برنامج العمل وكذلك خطة العمل الواردة في التقرير عن دور المرأة في بناء السلام (S/2010/466).

وأود كذلك أن أرحب برئيس لجنة بناء السلام، السفير ويتيغ، وأشكره على العرض الذي قدمه اليوم وعلى قيادته للجنة.

تؤيد النمسا البيان الذي سيذلي به الاتحاد الأوروبي لاحقا في هذا الاجتماع.

تقرير المتابعة الذي قدمه الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) يشير عن حق إلى أن التحديات الرئيسية لا تزال قائمة، بالرغم من التقدم الهام الذي أحرزته الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال بناء السلام. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز فعالية القيادة في كل من المقر والميدان، وكذلك بالجهود التي تهدف إلى تحسين التخطيط وإعداد الاستراتيجيات. ومن وجهة نظرنا ينبغي أن يتم تعزيز التنسيق خارج منظومة الأمم المتحدة تجنباً للازدواجية وضمانا لكفاءة جهود بناء السلام.

ونقدر الجهود المبذولة لزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية. ومن الأهمية بمكان

الوطنية والتعاون الإقليمي. وتبرهن حقيقة إضافة ليبريا مؤخرا إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام على أن مشاركة اللجنة ما فتئت يُنظر إليها باعتبار أنها توفر منافع وفوائد كبيرة للبلدان في فترة ما بعد الصراع.

ونرحب بتقرير الميسرين الثلاثة عن استعراض اللجنة (S/2010/393، المرفق)، وتحليله الشامل لنقاط القوة والضعف والمجموعة العريضة من التوصيات الواردة فيه، وسيكون من الجيد أن نستمع إلى الميسرين الثلاثة جميعا اليوم في إطار مناقشتنا.

وتتطلع النمسا إلى نظر المجلس والجمعية العامة في التقرير واعتماد قرار في الوقت المناسب كي يبدأ الأمين العام وكل الأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة في تنفيذ التوصيات.

وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى معلومات تكميلية يقدمها الأمين العام عن الجهود المبذولة لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في بناء السلام. وتشكل المؤشرات الخاصة بقياس التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة مفيدة لرصد التقدم في هذا الصدد.

وأخيرا، سيدي، أود أن أشكركم ووفدكم على إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي سنعمده اليوم.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر الأمين العام والسفير فيتغ على قيادتهما، فضلا عن رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام على كل ما يقومون به للنهوض بعمل اللجنة في كل من الميدان وفي نيويورك. ما فتئت الولايات المتحدة تواصل دعم عمل لجنة بناء السلام بقوة، حيث أن تعزيز السلام المستدام من صميم مهمة الأمم المتحدة.

أود أن أؤكد اليوم على أربع نقاط رئيسية. أولا، اعتاد الأمين العام السابق عنان الحديث عن "الوسط

حكومية رئيسية؛ وبالتالي لا يمكنهن كفالة مناقشة المسائل المتعلقة بمن في اتفاقات السلام وعمليات السلام؛ ولا يمكنهن ضمان إعطاء الأولوية لاحتياجاتهن في عمليات التخطيط أو تخصيص الأموال الكافية لتلبية تلك الاحتياجات. ومن الضروري أن يعالج المجلس ومنظومة الأمم المتحدة هذه المشكلة على نحو أكثر اتساقا.

لذلك تدعم النمسا خطة العمل التي قدمها الأمين العام لبناء السلام والتي تلي الاحتياجات الجنسانية من خلال الالتزامات السبعة الواردة فيها، وتدعو الأمانة العامة والهيئات والوكالات الأخرى ذات الصلة إلى ترجمة هذه الالتزامات إلى برامج ملموسة تضمن الوفاء بأولويات بناء السلام على النحو الذي حدده الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٩ (S/2009/465) بطريقة تلي الاحتياجات الجنسانية لكفالة مشاركة المرأة على نحو تام.

ونرحب ترحيبا حارا بالدور الحاسم للجنة بناء السلام في تلبية احتياجات البلدان في فترة ما بعد الصراع وفي تعزيز كفالة مشاركة المرأة في كل جهود بناء السلام على النحو الوارد في تقرير الأمين العام.

ونود التأكيد على ضرورة قيام المجلس بإشراك لجنة بناء السلام والاستفادة من مشورتها من البداية. من الواضح أن هذا مجال، إذا جاز لي القول، يمكن إدخال تحسينات عليه. وأود أن أضيف أن هذا ينطبق أيضا على العلاقة بين المجلس والتشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام. ونظرنا أيضا في إمكانيات تكثيف هذا التعاون، واعتقد أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بأساليب العمل قدم أيضا عددا من المقترحات المهمة جدا في هذا المجال.

تقدم لجنة بناء السلام دعما قيما لعملية توطيد الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة في الأجل الطويل عن طريق تعزيز نهج متسق ومتكامل يبرز مبادئ الملكية

الحكومية والأوساط الأكاديمية على دعم الاتساق في الميدان عن طريق الحوار الأكثر شمولاً والمزيد من الابتكار واتباع أفضل الممارسات بقوة أكبر وتحسين التنسيق وتوفير الموارد وبناء القدرة.

ثانياً، يتوقف نجاح جهود الأمم المتحدة إلى حد كبير على خبرة وقدرات موظفيها الميدانيين. ففي بعض الأحيان يمكن إهدار تضحية كتيبة من الجنود، إذا لم ترافقها وتخلفها في الوقت المناسب مشورة خبراء مدنيين أكثر معرفة في مجال بناء السلام ومشاركتهم. لكن في معظم الأحيان يكون من الصعب العثور على هؤلاء الموظفين المدنيين الرئيسيين، أو يستغرق العثور عليهم ونشرهم فترة طويلة جداً. لذلك نقدر قرار الأمين العام البدء في إجراء استعراض رفيع المستوى لقدرات بناء السلام المدنية وتطلع إلى نتائجه في أوائل عام ٢٠١١.

ثالثاً، إذا أُريد حقاً استدامة جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، فلا بد أن تشمل المرأة طوال العملية. إن جهود بناء السلام يكون مألها الفشل على الأرجح، حيثما جرى تجاهل أدوار المرأة. إن نوع الجنس ليس مجرد مربع لوضع علامة. إنه عنصر أساسي في مرحلة التخطيط وطوال التنفيذ وفي تقييم الخطط.

إن خطة العمل المكونة من سبع نقاط التي وضعها الأمين العام تدفع هذه العملية قدماً وتلتزم بمشاركة المرأة على نحو أكثر انتظاماً وموضوعية في صنع السلام وعمليات التخطيط في أعقاب الصراع المسلح. ونؤيد الالتزام بقوة، ونسلم بالحاجة إلى تقديم التمويل الكافي لدعم أدوار المرأة في بناء السلام. لكن لا بد أيضاً أن نتذكر أن خطة العمل لا تعني الكثير ما لم، وإلى أن، يتم تنفيذها. ولذلك لا بد أن تلزم الأمم المتحدة نفسها برصد وتقييم وتكييف خطة العمل المقترحة حتى لا نفقد الأثر الذي نرجوه.

المفقود“ بين حفظ السلام والتنمية المستدامة. أنشئت لجنة بناء السلام قبل خمس سنوات كخطوة أولى مهمة صوب سد هذه الثغرة. ويتطلب دعم السلام المستدام الربط بين أطراف فاعلة كثيرة معاً. كان التقدم في بعض الأحيان أبطأ مما نرجوه، لكن اللجنة تفي اليوم بالالتزامات التي قطعتها للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. وفي الواقع، يبين إدراج ليبيريا في جدول أعمال اللجنة الإيمان المتزايد بهذه المؤسسة المهمة الجديدة. ويمثل قرار الولايات المتحدة الاضطلاع بدور رائد في البعثة الأخيرة للجنة بناء السلام إلى ليبيريا علامة على التزامنا بتعافي ليبيريا، فضلاً عن التطوير المستمر للجنة.

إن قدراً كبيراً من نجاح لجنة بناء السلام سيجري تقييمه عن طريق عملها في الحالات المتصلة ببلدان معينة. وهذه شهادة على قدرتها على توليد المزيد من الاتساق بين المانحين وحفز إقامة حوار صريح بشأن الأسباب الكامنة وراء انعدام الاستقرار الذي يعني في أحيان كثيرة انتكاسات مأساوية إلى حالة الصراع.

تكتسب لجنة بناء السلام قوة كمؤسسة. وتواصل الاضطلاع بدور مهم عن طريق توجيه الاهتمام وموارد إضافية إلى البلدان الخارجة من حالات الصراع واقتراح استراتيجيات لبناء سلام مستدام في أعقاب صراع مرير. لكن إذا أُريد لها حقاً أن تكون طرفاً فاعلاً رائداً في مجال بناء السلام، فيجب أن تقوم اللجنة بالمزيد للربط بين التطلعات في نيويورك والبرامج في الميدان. ولا بد أيضاً أن تقوم بالتنسيق بشكل أفضل مع المؤسسات الدولية التي تدير البرامج وتقيم الاحتياجات في البلدان في فترة ما بعد الصراع.

وينبغي أن تشجع لجنة بناء السلام طائفة من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك صناديق وبرامج الأمم المتحدة والمانحين التقليديين وغير التقليديين ومؤسسات بريتون وودز وعناصر بناء السلام التابعة للمجتمع المدني والمنظمات غير

المتنوعة جداً في وقت متزامن - من نزع سلاح الجماعات المسلحة إلى تعزيز مؤسسات الدولة - ولأن المرء لا يستطيع أن يستخدم نهجاً متتابعياً. ومثلما سمعنا بالفعل في هذه القاعة، يتعين علينا القيام بعمليات حفظ السلام بالتزامن مع إرساء الأساس لبناء السلام. أخيراً، الأمر صعب لأنه يجب أن نقيم على نحو أفضل الأخطار المصاحبة للتهديدات الجديدة، من قبيل الاتجار بالمخدرات والبشر، والجريمة المنظمة، وحتى الفساد، وهي التي لديها إمكانية كبيرة لزعزعة الاستقرار في البلدان الضعيفة.

وفي هذا الصدد، أعتقد أنه لا يوجد مثال على ما ناقشه هنا أفضل من الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنني لست أول شخص يسوق هذا المثال. نعلم أنه لا يسعنا أن نقبى في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أجل غير مسمى، وإنما لا يمكننا أن نسحب قوات الأمم المتحدة إلا إذا تركنا وراءنا مؤسسات الدولة السليمة على النحو الكافي بغية كفالة تحقيق التنمية والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف نفعل ذلك، بطبيعة الحال، إلى جانب السلطات الوطنية.

إن مهام إعادة الإعمار هذه حسيمة. علاوة على ذلك، يمكننا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت المنطقة تمر فعلاً بمرحلة ما بعد الصراع. ومن الضروري بالتالي إرساء علاقة مسؤولة بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الرئيسية في المجتمع الدولي عموماً.

ولقد وضعت الأمم المتحدة مشروع خطة لإعادة إعمار كينغو - خطة تبييت الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من الصراع المسلح - وعلينا أن نتأكد من أن تعمل جميع المؤسسات الدولية معاً، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، وهو في طليعة المانحين إلى البلدان الخارجة من الأزمات والداعمين لها، بغية تحقيق الهدف نفسه. وثمة

وأخيراً، ينبغي لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج الرئيسية، انتهاز طبيعة بناء السلام الشاملة. إذ يمكن أن تبدأ جهود بناء السلام مع وصول حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أو موظفي المعونة أو الدبلوماسيين، ويمكن أن تستمر خلال جهود التنمية الطويلة الأجل. لكن نجاح بناء السلام في نهاية المطاف يتوقف على قيادة البلد الخارج من الصراع ذاته. ولا بد أن تضع الأمم المتحدة بناء قدرات الزعماء المحليين والمجتمعات المحلية على رأس أولوياتها.

وإذا توفرت الولاية الصحيحة والقيادة والموارد، يمكن، بل ينبغي، أن تضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه في مساعدة المجتمعات في فترة ما بعد الصراع على وضع أقدامها على درب السلام والازدهار الدائمين. لذا لا بد أن نعمل معاً لتطوير قدرات بناء السلام المهمة المطلوبة للوفاء بولاية المجلس للنهوض بالسلم والأمن الدوليين وتحسين آفاق تحقيق تقدم دائم في البلدان الخارجة من الصراع والاضطرابات.

ويسعد الولايات المتحدة أيضاً أن تؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيصدره المجلس اليوم.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. تؤيد فرنسا البيان الذي سيدي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

أعتقد أن الجميع حول هذه الطاولة يتفقون عموماً على ضرورة تحسين فعالية الأساليب التي يتخذ بها المجتمع الدولي الإجراءات لمنع بلد خارج حديثاً من الصراع من الانزلاق مجدداً في أزمة. وأعتقد أيضاً أن هناك توافقاً في الآراء بشأن حقيقة أن هذا مسعى صعب وطويل الأجل. إنه صعب لأنه يتطلب أن تعمل معاً مؤسسات لها ممارسات وتقاليدها مختلفة للغاية ومن الجلي أنها تعتر باستقلاليتها. والأمر صعب أيضاً لأنه يجب علينا أن نضطلع بمجموعة من المهام

حاجة إلى التأزر. ونظراً لفداحة الأزمة التي لم تخرج جمهورية الكونغو الديمقراطية منها إلا مؤخراً، فإن هذا التحدي هو التحدي الرئيسي لمنظمتنا.

وعندنا أمثلة على إحراز نجاحات نسبية. زميلي البريطاني ذكر سيراليون كمثال، إلا أن لدينا أيضاً تجربتين إيجابيتين هما مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل

في بوروندي. ويجب أن نتعلم من هاتين التجربتين، حيث أنهما يضمنان إجراء حوار سياسي مع سلطات البلد المضيف، وتنسيق وثيق لجهود إعادة الإعمار بقيادة مختلف وكالات الأمم المتحدة.

واستراتيجية الانسحاب لهذين المكتبين ينبغي إعدادها بعناية - لأن هاتين الحالتين غير واضحتي العالم بالفعل

وستظلان مسألة مطروحة - بغية تفادي فتح فجوات جديدة أو عودة التوترات بسبب انعدام الموارد أو الاهتمام من المجتمع الدولي. ولا يوجد حل واحد يصلح لجميع المشاكل. كل مشكلة يجب أن ينظر فيها المجتمع الدولي بذاتها.

إننا نتابع على نحو وثيق عمل فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية، بقيادة السيد جان - ماري غيهنو. ولقد أثار هذه المسألة السيد بيتر ويتغ وسفير النمسا. ونحن بانتظار توصيات حريئة بغية تلبية الاحتياجات الحقيقية للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع بشكل أفضل، والكفاءات المتواجدة على المستوى الدولي من الدول الأعضاء الأخرى ومن منظومتنا ككل.

والعمل من أجل بناء السلام حالما ينتهي الصراع المسلح يعني إيلاء الاهتمام الواجب لإسهام المرأة كجانب رئيسي في بناء السلام. كيف يمكننا أن نتصور تنحية نصف المجتمع الذي يحاول أن يعيد بناء نفسه؟ إن تنحية المرأة جانباً من شأنها دون شك أن تمهد السبيل لوقوع كوارث

في المستقبل. لهذا نعتقد أن المرأة يجب أن تكون لديها إمكانية الوصول إلى صنع القرار، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بطريقة أكثر منهجية وعلى قدم المساواة مع الرجل. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً عمل الأمين العام، وندعو منظومة الأمم المتحدة - وقبل كل شيء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة ومديرته التنفيذية، السيدة باشيليت - إلى القيام بالتنفيذ.

إننا نناقش هذه المسألة منذ وقت بعيد. فالمهمة معقدة، ولكن لدينا أمثلة مؤسفة في تيمور - ليشتي وهاتي تدل على أنه إذا لم ندمج مرحلة بناء السلام في صلب التخطيط والتنفيذ لعمليات حفظ السلام، فسوف نتعرض للفشل. لذلك، يجب أن نواصل تحسين الموارد المتاحة لنا. لهذا السبب، سيدي، أشكركم مرة أخرى على تنظيم هذه المناقشة.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة موضوع بناء السلام وأهمية مشاركة المرأة في هذه العملية. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا اليوم سوف تسهم إسهاماً بئاً في مناقشة هذا البند الهام المدرج في جدول أعمال مجلس الأمن. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام بان كي - مون ورئيس لجنة بناء السلام، السفير بيتر ويتغ، على إحاطتهما الإعلاميتين المفصلتين.

تعتقد البوسنة والهرسك أن عملية بناء السلام يجب أن تدعمها مجموعة متنوعة من الأطراف الرئيسية الوطنية والدولية على مختلف الصعد، بما في ذلك الصعد السياسية، والتقنية، والتشغيلية، والوطنية، والإقليمية. ومن المهم جداً أن تتحدد بوضوح، عقب الصراع مباشرة، الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن بناء السلام، بوصفه تحدياً ومسؤولية على الصعيد الوطني في الدرجة الأولى، تعمل على صوغه وتسلسله

السلام المستدام يتصف بأهمية حيوية. والحاجة إلى ربط الأمن مع التنمية، الأمر الذي تعترف به آلية لجنة بناء السلام، ينبغي وصلها باستغلال قدرتها على الاضطلاع بالدور الوقائي المحدد في ولايتها.

وترى البوسنة والهرسك أن إدراج مشاركة المرأة في بناء السلام، وتلبية احتياجاتها في مرحلة ما بعد الصراع، وزيادة انخراطها في التخطيط والحكم عقب الصراع، وتعزيز قدرتها على الإسهام في الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي بشكل عام، هي مسائل رئيسية في مجتمعات ما بعد الصراع. لذلك نعتبر أن زيادة ثقة المرأة بالعملية السياسية لا تقتضي العمل في فترة ما بعد الصراع مباشرة فحسب، وإنما تؤثر أيضاً على وضع الأحكام المتعلقة بتقاسم السلطة أو العدالة. ومن الأهمية الحيوية بمكان تعزيز التمويل الذي يلي الاحتياجات المحددة للمرأة والفتاة، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

إن المنظور الجنساني يحتاج إلى تنقية من خلال الحالات القطرية. وينبغي أيضاً أن يكون جزءاً لا يتجزأ من كل جانب من جوانب بناء السلام على الأرض. وتحقيقاً لذلك، يحتاج دور المرأة في بناء السلام إلى أن ينتقل من جانب القلق إلى الانخراط في التيار الرئيسي. وتعزيز قدرة المرأة على الانخراط في بناء السلام يحتاج إلى أن يشمل، في جملة أمور، دعم عمليات السلام عن طريق المبادرات الدبلوماسية المستقلة، وتوفير المساعدة الثنائية للبلدان بعد الصراع، والمشاركة في هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية. وأود أن أشدد على أهمية زيادة حشد الموارد من أجل تلبية احتياجات محددة للنساء في بناء السلام، وتحقيق التقدم في إنصافهن وتمكينهن. ونحض الدول الأعضاء وشركائنا الآخرين على تقديم الدعم.

العوامل الوطنية إلى حد كبير. وفي ذلك الصدد، إن التركيز المبكر على تنمية القدرة الوطنية هو موضوع مركزي لانخراط منظومة الأمم المتحدة في بناء السلام. وتنمية القدرة والملكية على الصعيد الوطني هما من الأولويات الرئيسية في هذه العملية.

ونحن ندرك أن أولويات بناء السلام قد تتفاوت من حيث الاستجابة، ويمكنها أن تشمل عمليات سياسية شاملة، أو توفير الخدمات الأساسية، أو استعادة الحكومة للمهام الجوهرية، أو توفير الأمن الأساسي أو تدابير الإنعاش الاقتصادي. وترمي تلك الأنشطة إلى جعل السلام مستداماً بذاته.

وإذا أردنا أن نكون قادرين على توفير الأمن وإيصال الخدمات إلى الشعب عقب الصراع مباشرة، يجب إيلاء الأولوية لاستعادة سلطة الدولة وبناء قدرة المؤسسات الوطنية. ولن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار ويخفف من خطر العودة إلى الصراع إلا وجود دولة قابلة للبقاء وذات هيكل قوي.

وإن قيام شراكات أقوى مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والأطراف الرئيسية الأخرى، شرط مسبق لإحراز تأثيرات ونتائج أكبر على الأرض. وبغية تنفيذ مهام محددة لبناء السلام، من الأهمية بمكان تعزيز الصلات والروابط داخل أسرة الأمم المتحدة. لذلك، فإن توفير الدعم المبكر الذي يمكن التنبؤ به في مجالات ذات أولوية لبناء السلام يتصف ببالغ الأهمية.

وفي ذلك الصدد، إن دور لجنة بناء السلام، بنهجها المتكامل والمتماسك، ينبغي التشديد عليه. ويوصفها هيئة استشارية حكومية دولية فريدة من نوعها، فإن عملها الرامي إلى تلبية احتياجات البلدان الخارجة من الصراع بغية تحقيق

في بناء السلام (S/2010/386). أود أيضا أن أشكر السفير ويتبع على مساهمته القيّمة وعمله بجمّة في لجنة بناء السلام. أود أن أبرز باختصار بعض النتائج الهامة التي استخلصناها من هذين التقريرين.

أولا، يسرنا أن نرى الآن تقديرا أفضل للروابط المشتركة والتفاعلات فيما بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، يوفر تقرير الأمين العام مساهمة هامة بوضع إطار عمل استراتيجي متكامل لعمليات السلام، تكون هذه العمليات فيه مكتملة ومعززة لبعضها بعضا منذ البداية. وهذا بالضبط ما حض عليه البيان الرئاسي (S/PRST/2010/1) الذي اعتمده قمة مجلس الأمن المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر S/PV.6389)، ونعتقد أن الأمم المتحدة على المسار الصحيح.

ثانيا، يشير تقرير الأمين العام إلى العديد من التحديات المؤقتة القائمة بعد انتهاء الصراع مباشرة ويوفر توجيهها عن كيفية التصدي لتلك التحديات بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب، وكيفية تحويلها إلى فرص لاستدامة السلام. وثمة نتيجة طبيعية هامة، ألا وهي ضرورة دمج جهود بناء السلام التي تبذل في الأجل القصير في الاستراتيجيات الطويلة الأجل.

وفي ذلك الصدد، نجد أن تقرير الأمين العام يقيم عن حق قضية قوية من أجل قيادة أكثر فعالية للأمم المتحدة في الميدان، تدعمها قدرات تخطيطية استراتيجية فعالة في مقر الأمم المتحدة. وهكذا، نرحب بالخطوات المتخذة لتوفير التوجيه والدعم اللازمين للبعثات الميدانية وكذلك دعم مبادرة الأمين العام لنشر أفرقة قيادية متكاملة وفعالة في تلك البعثات الميدانية.

ثالثا، تنفق في الرأي أيضا مع الأمين العام على أن بناء السلام مسؤولية وطنية رئيسية، وأن الدور الرئيسي

ونرحب بوجود دعم هائل للعمل القوي من جانب المجتمع الدولي لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في بناء السلام، ونحض الدول الأعضاء على الاستثمار كثيرا في الأجل الطويل في أمن المرأة وإمكانياتها الإنتاجية. ونرحب أيضا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيع عملها وتعاونها الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغير ذلك من أصحاب المصالح في ذلك الاتجاه.

وقد تم تحقيق الكثير في مجال بناء السلام، ولكن لا يزال أماننا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ومع ذلك، لا يمكننا أن نفقد الزخم نحو الشروع في مراجعة الإجراءات ووضع البرامج مع إجراء مداوات متأنية بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها من دون تأخير. ومن المهم أن نشير إلى أن الاستثمار في الأجل الطويل يمكن من الانتعاش الاقتصادي، ويوجد مجتمعا أكثر استقرارا ويحقق سلاما دائما.

وأخيرا، نود أن نكرر استعدادنا لتقاسم المعرفة والخبرة والعبر المستقاة من بناء السلام بعد انتهاء الصراع في كل حالة. فكل تجربة مباشرة قد تكون مهمة ومفيدة وذات مصداقية.

السيد كورمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بشكركم يا سيادة الرئيس على كلماتكم الرقيقة عن رئاسة تركيا لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأهنتكم على توليكم الرئاسة لهذا الشهر وأتمنى لكم وللبعثة الأوغندية كل النجاح في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

أود أن أشيد برئاستكم، يا سيدي، على تنظيم هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشاملين عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/466) وعن مشاركة المرأة

وفي ذلك الصدد، نؤيد أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة المدنية الدولية لوزعها في البلدان الخارجة من صراعات. ونأمل أن تفضي عملية الاستعراض الجارية حاليا برعاية الأمين العام إلى توسيع وتعميق رافد الخبراء المدنيين المتاحين لوزعهم بطريقة منسقة ومتناسكة.

وأخيرا وليس آخرا، نود التشديد على أهمية إدماج مشاركة المرأة في جهود بناء السلام وزيادة الفرص أمام النساء للمشاركة في صنع القرار والانتعاش الاقتصادي. وفي ذلك السياق، نرحب بخطة عمل الأمين العام لبناء السلام التي تراعي المساواة بين الجنسين، وهي خطة تهدف إلى تلبية احتياجات المرأة بعد انتهاء الصراع وإزالة القيود المفروضة على مشاركتها الكاملة في عمليات بناء السلام.

إن مشروع البيان الرئاسي المعروف علينا اليوم يحتوي عناصر مهمة بشأن جميع تلك القضايا التي تطرقت إليها من فوري، ونؤيد ذلك البيان تأييدا تاما. بيد أنني أود أن أختتم كلمتي بتكرار نداء الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقيام بنصيبها في الجهود الجماعية، وليس فقط من خلال الالتزام بتوفير الموارد، بل أيضا من خلال المشاركة الرصينة والمستمرة والمستدامة في أنشطة بناء السلام. فالالتزام الطويل الأجل، والنهج المتكامل وبناء القدرات كلها حقا كلمات رئيسية في هذا الصدد. وتركيا من جانبها سوف تواصل الاهتمام بتلك المبادئ الرئيسية وستشارك بهمة في جميع جهود بناء السلام.

السيد نيشيدي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام والسيد ويتينغ، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا على إحاطتيهما الإعلامية عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع وعن مشاركة المرأة في بناء السلام. وتقدر اليابان أيضا مبادرة الرئيس إلى عقد هذه المناقشة الهامة عن بناء السلام بعد انتهاء

للمجتمع الدولي ينبغي أن يتمثل في جهود بناء السلام الوطنية. لذلك فإن تشديد تقرير الأمين العام على عمليات تخطيطية ذات ملكية وطنية وبناء القدرات الوطنية هو تشديد في محله. ومن هنا نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في بناء أو إعادة بناء القدرات الوطنية بطريقة مستدامة، بدلا من أن يحل محل تلك القدرات. فذلك يحول دون تجذر ثقافة الاعتماد في تلك المجتمعات ويضفي مصداقية على استراتيجيات الانتقال والخروج.

وفي ذلك الصدد، بينما توجد جدوى لمحاولة تعميم الخطوات التي ستتخذ، ينبغي أيضا ألا يجيد بصرنا عن حقيقة أن كل بلد له طابعه الفريد. إذ أن الظروف المحلية والاحتياجات والفرص والقيود قد تختلف بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر، مما يعني أنه لا توجد خطة بمفردها للتصدي للتحديات التي تواجه أنشطة بناء السلام في جميع المجالات. بل ينبغي أن يكون التخطيط الاستراتيجي لأنشطة بناء السلام مرنا بالقدر الكافي بحيث يأخذ في الحسبان القدرات الخاصة بكل بلد وغير ذلك من الخصوصيات.

رابعا، إن تشعب وتعقد التحديات المرتبطة بجهود بناء السلام اليوم يوحيان بأننا سنظل بحاجة إلى دعم ومساهمة عدد كبير من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المحلي والقطاع الخاص. وفي الواقع، لقد أصبح العديد من الجهات الفاعلة، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي والبنك الدولي، جهات فاعلة ثابتة في جهود حفظ السلام وبناء السلام، وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم قدرات تلك المنظمات وتستفيد منها. وبطبيعة الحال، فإن التنسيق فيما بين أصحاب المصالح حيوي أيضا، وأن دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد جوهري.

ثالثاً، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥، أحرزت لجنة بناء السلام تقدماً ثابتاً، ولكننا نعتقد أن على اللجنة أن تواصل تطوير مهامها. وفي المقام الأول، من الأمور الأساسية أن تحدد لجنة بناء السلام الأولويات في الوقت المناسب من خلال التشاور مع البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وأن تسهل وصول الدعم اللازم من المجتمع الدولي حسب الاقتضاء. واليابان مستعدة للمشاركة الفعالة في مناقشة استعراض لجنة بناء السلام، آخذين في الاعتبار التقرير المقدم من الميسرين المشاركين الثلاثة، من المكسيك وجنوب أفريقيا وأيرلندا (S/2010/393، المرفق).

وأخيراً، فيما يتعلق بالعملية الانتقالية، أود التشديد على أهمية تعزيز المهمة الاستشارية للجنة بناء السلام بالنسبة لمجلس الأمن. وفي مذكرة صادرة مؤخراً من رئيس المجلس عن أساليب العمل (S/2010/507)، عبر المجلس عن نيته أن يدعو، حسب الاقتضاء، رؤساء التشكيلات المعنية ببلد بعينه التابعة للجنة بناء السلام للمشاركة في الجلسات الرسمية للمجلس، التي ينظر فيها في الحالة في البلد المعني، أو على أساس كل حالة على حدة، وذلك لتبادل الآراء في حوار غير رسمي. وتأمل اليابان أن تؤدي تلك المناقشات الموضوعية المعمقة بين الهئيتين إلى آثار أكثر فعالية للأمم المتحدة في الميدان. وفي هذا الصدد، تقترح اليابان استكشاف إمكانية إجراء ذلك الحوار غير الرسمي بطريقة ملائمة قبل نهاية هذا العام.

وترحب اليابان بتقرير الأمين العام بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). إننا نتوقع أن ينفذ الأمين العام بشكل حثيث خطة العمل المتعلقة بمراعاة الاعتبارات الجنسانية التي التزم بها في تقريره، كجزء من برنامج العمل الشامل لتعزيز جهود الأمم المتحدة في بناء السلام. وسيحتفل مجلس الأمن بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في وقت لاحق من هذا الشهر.

الصراع والتي جاءت في أعقاب المناقشة التي أجريت على المستوى الوزاري في شهر نيسان/أبريل وقمة مجلس الأمن التي انعقدت في الشهر الماضي (انظر S/PV.6389).

وترحب اليابان بتقرير الأمين العام (S/2010/386) بشأن تنفيذ جدول الأعمال الوارد في تقريره لعام ٢٠٠٩ (S/2009/304). فالملاحظات التي أوردتها التقرير جميعها ذات صلة بلا شك. إننا نتطلع إلى مواصلة التقدم بشأن جميع الأولويات الواردة في جدول الأعمال.

وتود اليابان، في جملة أمور أخرى، أن تسلط الضوء على النقاط التالية بغية ملء الفجوات في عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام.

أولاً، في ضوء الأهمية القصوى لتطوير القدرة الوطنية، هناك حاجة إلى إجراءات أقوى لتعميم مراعاته بوصفه أولوية على نطاق المنظومة وإلى إدماج الأنشطة القصيرة الأجل في استراتيجيات بناء السلام البعيدة الأجل. وكما أثبتت الحالات الصعبة، كما كان الحال في تيمور - ليشتي وفي ليبيريا، فإن استراتيجيات الخروج تعتمد على قدرات الأمن الوطني.

ثانياً، تشدد اليابان على الحاجة إلى قيام منظومة الأمم المتحدة ككل بتوضيح تقسيم الأدوار في المشاركة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، تدعو اليابان الأمانة العامة إلى الانتهاء من استعراض القطاعات المتبقية من القطاعات الرئيسية الستة لبناء السلام، ولا سيما في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في أقرب وقت ممكن. وعلى أساس عمليات الاستعراض، ينبغي لنا أن نشرع في وضع نظام أفضل تنسيقاً من أجل زيادة فعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في الميدان.

ومن بين المبادرات الجارية حالياً أود أن أخص بالذكر اثنتين تكتسيان أهمية خاصة، وهما التخطيط المتكامل، الذي يعتبر أساسياً لكفالة اتباع نهج كلي حقيقي حيال بناء السلام، وإنشاء أفرقة موحدة للخبراء المدنيين لمساعدة رؤساء البعثات. ويجب أن تكون تلك الوحدات ذاتها شاملة في نطاقها وأن تشمل خبراء ليس في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني فحسب، بل أيضاً في الإدارة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فبدون موظفين في تلك المجالات، سيميل دعمنا لعمل الأمم المتحدة فيها إلى كونه مجرد دعم لفظي.

ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام موافقة تامة حينما يؤكد على تطوير القدرة الوطنية بوصفها حجر الزاوية لجهود بناء السلام. إن عدداً من الأزمات التي طال أمدها وتواجهها الأمم المتحدة حالياً، يغذيها إلى حد كبير، إن لم يكن بحد ذاته قد تسبب فيها، ضعف الحكم وغياب القدرة المؤسسية. كما أننا نتفق مع الرأي القائل بأن تطوير القدرة الوطنية يجب أن يكون أولوية على نطاق المنظومة. والهدف النهائي لعدد من أجزاء منظومة الأمم المتحدة هو أن تقود ذاتها إلى مرحلة إقبال باب أعمالها. والدول الأعضاء أيضاً تمثل قطعة من قطع ذلك اللغز. ويجب أن نبتعد مرة وإلى الأبد عن التعاون الذي يحركه العرض وأن نركز على إيجاد السبيل الأمثل لدعم الشركاء بدون خنق الملكية. ومن خلال القيام بذلك، سوف نخدم مصالحنا على الأجل البعيد.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر تأكيد دعمنا للجهود الجارية الرامية إلى إنشاء مجتمعات للقدرات المدنية التي يتم نشرها بسرعة في الميدان. وغني عن القول أن تلك المجتمعات لا ينبغي أن تستبدل القدرات المحلية المتاحة، وأن تلجأ إلى خبراء من البلدان النامية بقدر المستطاع، وبخاصة من منطقة البلد المعني، ويجب أن تساعد على تطوير القدرة الوطنية في

وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يجري استعراضاً موضوعياً لتنفيذ خطة العمل وبرنامج عمله لبناء السلام بغية مواصلة تعميم مراعاة مسألة المرأة في السلام والأمن، وذلك في إطار جدول الأعمال العام لمجلس الأمن على مدى العقد القادم.

وتتوقع اليابان كثيراً أن يؤدي جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المنشأ حديثاً، دوراً هاماً في تنفيذ السياسات والبرامج على حد سواء. إن جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك مشاركة المرأة في بناء السلام، ينبغي تناوله من خلال تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بشكل فعال وبكفاءة. وستسهم اليابان بفعالية في أنشطة جهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة مع مواصلة دعم مشاركة المرأة في بناء السلام، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع من منظور الأمن البشري.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. إننا نعرب عن امتناننا كذلك للأمين العام وللسيد بيتر ويتيغ، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم.

إن تقرير الأمين العام المرحلي عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (S/2010/386) يدعو إلى التفاؤل لسببين رئيسيين. أولاً، لأنه يولي التأكيد الصائب للطابع المتعدد الأوجه للسلام المستدام، وبالتالي لبناء السلام. وقد ولى الزمن الذي كان يمكن أن ينظر فيه إلى السلام على أنه غياب الصراع المسلح. ويدعو التقرير إلى التفاؤل أيضاً لأنه يوضح بأن المستوى الرفيع لإدارة المنظمة منهيك في بذل جهود جادة لمواءمة الممارسات والآليات المؤسسية مع مفهوم السلام. ونحن نشكر الأمين العام على قيادته لهذه العملية داخل المنظومة.

ممتنون لصدور هذا التقرير. واليوم أود أن أدلى ببعض التعليقات الأولية بشأن أحد الالتزامات الرئيسية في الخطة، ألا وهو مشاركة المرأة في التعافي الاقتصادي.

وبالرغم من أن البرازيل ليست من البلدان الخارجة من النزاع، فإن تجربتنا تشير إلى أن توجيه البرامج الاجتماعية نحو المرأة ينطوي على منافع اجتماعية واقتصادية كبيرة على المدى الطويل. ويمكن لنهج مماثل أن يكون مثمراً في بناء السلام. فالأمر لا يقتصر على العدالة في التوزيع، بل يتعلق بالحث على إحداث تغيير حقيقي. وضمان إدماج المرأة اقتصادياً يمكن أن يغير دورها في المجتمع بشكل دائم، بغض النظر عن الخصائص الثقافية والتاريخية. وينبغي أن يكون ذلك هدفاً الجماعي النهائي.

أخيراً، أود أن أتطرق قليلاً إلى التقرير الذي أعده الميسرون المشاركون عن عملية استعراض لجنة بناء السلام (S/2010/393، المرفق)، ونحن نشكرهم على العمل الذي اضطلعوا به. يتسم التقرير بالشمول، بالرغم من أنه كان يمكن الحديث باستفاضة أكبر عن عمل التشكيلات الخاصة بكل بلد. ويقدم التقرير كذلك توصيات تستحق أن تنظر فيها الجمعية العامة وفي مجلس الأمن وفي لجنة بناء السلام بعناية.

ومن بين تلك التوصيات أشير إلى تلك المتعلقة بدعم بناء القدرات الوطنية، والجوانب الإنمائية لبناء السلام، والتأكيد على توظيف الشباب، والتنسيق والاتساق، وتقوية العلاقات مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن جهودنا لبناء السلام عنصر رئيسي في استراتيجيتنا، سواء كمنظمة أو كحكومات منفردة، للانتقال من نهج تبسيطي مجزأ لبلوغ السلام إلى أسلوب أكثر تشعباً وتكاملاً لتوطيد السلام - نهج يستوعب تماماً حقيقة أن

البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وحتى في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع. كما ينبغي للاستعراض الحالي للقدرات المدنية أن يكون متسقاً مع النهج الكلي لبناء السلام وأن يقدم توصيات بشأن جميع المجالات الواردة في تقرير الأمين العام في العام الماضي (S/2009/304)، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية والإنعاش الاقتصادي.

والموضوع الرئيسي الآخر هو التفاعل بين حفظ السلام وبناء السلام. إن توافق الآراء الذي أخذ يظهر في أهما ليسا شكلين متتابعين للمشاركة يجب أن يتحول الآن إلى طور التنفيذ. وفي الحالات التي يمكن فيها لحفظ السلام أن يكونوا بناء السلام في مرحلة مبكرة، فإن من غير المنطقي الامتناع عن استخدام بعض قدراتهم المتاحة للبدء في وضع الأساس لبناء السلام. وهذا ينطبق بصفة خاصة على عناصر الشؤون الاجتماعية لعمليات حفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بتوطيد سلطة الدولة.

كما أن مجال خلق الوظائف، الذي يشكل عنصراً أساسياً في الاستقرار، يمكن أن يكون بدوره ذا صلة بالتفاعل بين حفظ السلام وبناء السلام. وكما أشار الأمين العام، يمكن أن تسهم زيادة أوجه التآزر بين عمليات حفظ السلام والأنشطة التي يمولها صندوق بناء السلام في توسيع نطاق تأثير المشاريع.

ومع اقترابنا من الذكرى السنوية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تظل أهمية إشراك المرأة وتمكينها في كل مراحل النزاع حاضرة بقوة في أذهاننا. وهما الأول في ذلك المجال، كما في غيره من المجالات، هو الاستدامة. ويجب أن يكون هدفاً النهائي المساعدة في تحسين مكانة المرأة في المجتمع بصورة دائمة.

ونضع ذلك نصب أعيننا عندما ندرس تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، ونحن

القطرية، عبر التواصل المنهجي وتقديم الخبرات وتعزيز المساءلة.

ثانياً: نحدد التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام في وقت مبكر تتناول عدداً من الأولويات في القطاعات السياسية والأمنية والتنمية. ونرى مهماً أن تستند تلك الاستراتيجية على تحليل محامد للأسباب الجذرية للنزاع وديناميته، وأن تبني جسراً بين تحقيق النتائج على المدى القصير والتحضير لأهداف بنوية طويلة الأجل. كما يجب أن تتم عبر الحوار والتنسيق مع الأطراف الفاعلة المحلية، وأن تركز على تقييم القدرات الموجودة على الصعيد المحلي والبناء عليها.

ثالثاً إن الملكية الوطنية أمر حاسم لانجاح جهود السلام، وبالتالي يجب أن تتولى السلطات الوطنية المسؤولية الأساسية في إعادة إنشاء مؤسسات الأمن والحكم والانعاش الاقتصادي، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

رابعاً، من المهم أن تعزز الأمم المتحدة علاقاتها بسائر الشركاء، بما يؤمن التمويل في الوقت المناسب، ووفقاً للأولويات الوطنية لبناء السلام. وفي هذا الإطار، فإن ازدياد حجم مخصصات صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام منذ عام ٢٠٠٩، ومباشرة الصندوق في معالجة مسألة قياس النتائج، وإثبات أثر تدخلاته بصورة دقيقة، أمور إيجابية للغاية. بيد أن لبنان يرى أن بعض مشاريع البنية التحتية والشعبية لا تتلقى قدرًا كافيًا من التمويل رغم ما لها من تأثير أساسي في التحويل الإيجابي للنزاع، وهو ما يشكل عائقاً في عملية بناء السلام.

خامساً، نرى أن بناء السلام بمجهود جماعي يشارك فيه عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الذين يساهمون في أنشطته. ولتأمين فعالية أكبر يبدو ضرورياً تحديد الأدوار وتوزيع المسؤوليات التي تضطلع بها العناصر

السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، وأن السلام لن يكون مستداماً بدون القيام بإجراءات مترامنة ومنسقة في كل هذه الأوجه الأربعة. ويتمثل التحدي في ترجمة هذه الفكرة إلى ممارسة، وقبل ذلك ترجمتها إلى عقلية جديدة في العواصم وفي نيويورك وفي الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد وليم حبيب، الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية.

السيد حبيب (لبنان): السيد الرئيس، شكراً على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة. ونعرب عن تقديرنا لمعالي الأمين العام بان كي - مون ولرئيس لجنة بناء السلام السيد بيتر فيتش على بيانهما القيمين.

إن استمرار النزاعات المسلحة في مناطق متعددة من العالم دليل ساطع على الحاجة إلى العمل على احتواء التوترات من جهة، ومساعدة الدول الخارجة من النزاعات من جهة أخرى للتحويل إلى سلام مستدام وتحقيق التنمية. وفي هذا الإطار نشكر الأمين العام على تقريره ونوافق على ما ورد فيه بأن التحدي الأساسي الذي يواجهه المجتمع الدولي هو بناء السلام.

وإذ ندعم خطة العمل التي وضعها الأمين العام لتعزيز استجابة الأمم المتحدة في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع، وإذ نشي على الخطوات الإيجابية المحققة حتى الآن، نرى أنه يتعين في المرحلة المقبلة التركيز على توفير استجابة أبكر وأكثر اتساقاً لحاجات بناء السلام. ونود أن نبدي في هذا الإطار الملاحظات التالية:

أولاً: نرحب بالإجراءات المتخذة لدعم دور القيادة في الميدان وتعزيز التعاون بين مقر الأمم المتحدة والأفرقة

الوثيق ومراعاة السياقات الإقليمية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من إمكانات المنظمات الإقليمية.

إننا ننظر إلى تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) من ذلك المنظور. ونرى أن الكثير من الأفكار والمقترحات الواردة فيه منطقية.

من الواضح أن نشاط بناء السلام يجب أن يركز على مبدأ المسؤولية الوطنية عن نُهج تنفيذه. ونجاح جهود بناء السلام في الشرق الأوسط وأفغانستان وأفريقيا وهايتي وتيمور - ليشتي ناتج عن أخذ مصالح البلدان المضيفة وأولوياتها في الاعتبار. وأي مساعدة من المجتمع الدولي، بصرف النظر عن الشكل الذي تتخذه، ينبغي أن تكون بموافقة الحكومات الوطنية، ومع احترام مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية.

ومن الأهمية بمكان أن نراعي السمات الخاصة لفرادى الدول. ومن العناصر الرئيسية لنجاح بناء السلام فيما بعد النزاع تعزيز الإمكانات الوطنية والاجتماعية.

ولا شك في أن للأمم المتحدة دورا خاصا في تنسيق الجهود الدولية لإعادة التأهيل فيما بعد النزاع. ونعي جيدا أن عملا كهذا ينطوي على صعوبات جمة وكبيرة ويقتضي تنسيق الجهود بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والبرامج والصناديق والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وتشمل هذه الصعوبات، على نحو ما هو مبين في التقرير، التنسيق الجزأ وغير الكافي والتقسيم غير المنطقي للعمل فيما بين الجهات المعنية ببناء السلام وأوجه القصور في آليات التمويل.

ولذلك، نؤيد جهود الأمين العام التي ترمي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة التنسيق في المجالات الرئيسية لبناء السلام، وفقا للولاية الحالية. وتشمل هذه المجالات مكافحة

الفاعلة الرئيسية في مجال بناء السلام من خلال خبراتها التقنية ووفقا لسير عملية بناء السلام على أرض الواقع.

سادسا، المرأة، إلى جانب الأطفال، هي أولى ضحايا النزاعات. ولدى انتهاء حروب يجب أن تُعطى فرصة للمشاركة في جهود إعادة البناء، إذ أن إشراك النساء في مفاوضات السلام يشكل عامل دعم للاتفاقات التي يتم التوصل إليها. كما أن مساهمتهم في السلطة يقلل من احتمال العودة إلى النزاع. وفي هذا الإطار، نشارك الأمين العام الرأي الوارد في تقريره حول ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تلبية احتياجات المرأة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب وزيادة فرصها في المشاركة في عملية بناء السلام.

أخيرا، نرحب بالاستعراض الجاري للجنة بناء السلام ونأمل أن يؤدي إلى مزيد من التنسيق بين اللجنة ومجلس الأمن. يقال إن انتهاء الحرب لا يعني بالضرورة أن السلام قد تحقق. وقد تبين غالبا أن بناء سلام حقيقي ومستدام بعد نزاع هو مسار شاق ومتشعب إلا أنه يستحق العناء لأنه المدخل الوحيد لاستقرار وتنمية المجتمعات.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): نحن ممتنون لوفد أوغندا على تنظيمه جلسة المجلس هذه حول موضوع بناء السلام فيما بعد النزاع. والطابع المعقد للمهام التي تواجه الدول التي تمر بالمرحلة "الساخنة" لأي أزمة يتطلب إعداد استراتيجية متوازنة لإنجاز هذه المهام، استراتيجية مبنية على الترابط بين الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى إتباع نهج كلي، يستند إلى مصادر مالية ولوجستية متحدة وموضوعية ويمكن التنبؤ بها وإلى إجراءات موحدة على نحو فعال لتحقيق الاستقرار والتنسيق

اللذين أدلى بهما الأمين العام بان كي - مون والسفير فيتغ، رئيس لجنة بناء السلام.

إن بناء السلام فيما بعد النزاع عنصر هام في عمل الأمم المتحدة ويكتسي أهمية كبيرة في مساعدة البلدان الخارجة من النزاع على تحقيق السلام الدائم. والأمم المتحدة تشارك منذ عقد أو نحو ذلك مشاركة نشطة في بناء السلام في العديد من البلدان والمناطق الخارجة من النزاع وقد حققت نتائج باهرة. وفي غضون ذلك، ما زال تعزيز بناء السلام فيما بعد النزاع يواجه تحديات كثيرة. وأود أن أتناول خمس نقاط بهذا الخصوص.

أولا، إن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي ضمانه قوية لمساعدة البلدان الخارجة من النزاع على النجاح في بناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي لا أن يكون مدركا إدراكا جيدا لأهمية بناء السلام فيما بعد النزاع فحسب، بل ينبغي له أيضا أن يظهر تصميمًا قويًا على اتخاذ إجراءات حازمة وسريعة. وينبغي الشروع في جهود بناء السلام فور انتهاء النزاع. فبناء السلام وحفظ السلام عمليتان متكاملتان ومتعاضدتان ويمكن لهما أداء وظائفهما في انسجام. كما ينبغي أن تكون هناك استراتيجية خروج في عمليات بناء السلام بغية الانتقال بسلاسة إلى التنمية المستدامة.

ثانيا، ملكية البلدان المعنية شرط أساسي لنجاح عمليات بناء السلام. والمسؤولية الرئيسية تقع على عاتق البلدان وحكوماتها التي تمر بمرحلة بناء السلام. وينبغي لجهود المجتمع الدولي في مجال بناء السلام أن تحترم إرادة البلدان المعنية احترامًا كاملاً وأن تطلق العنان للملكية الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي، في حالة البلدان الخارجة للتو من النزاع، أن يعطي الأولوية لمساعدتها في بناء القدرات وتحسين الحكم. وينبغي للجهات المانحة ألا تتعامل مع البلدان

الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وإدماج ممارسات تقدير الاحتياجات في فترة ما بعد النزاع والاستعراضات الدولية للقدرات المدنية وإنشاء أفرقة خبراء تابعة للأمم المتحدة وتدريبها مع مراعاة أكبر قدر ممكن من الإنصاف في التمثيل الجغرافي.

ويدخل الكثير من المهام المبكرة لبناء السلام الآن في نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبينما يضطلع حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بمهمتهم الرئيسية - المتمثلة في تعزيز عملية السلام - فإنهم يضطلعون بدور حاسم في تهيئة الظروف المؤاتية لتقديم مساعدة كبيرة في بناء السلام. ولكن يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن بناء السلام عملية طويلة ومتعددة الجوانب تستغرق وقتاً أطول بكثير من عمليات حفظ السلام.

ونولي أهمية كبيرة لصندوق بناء السلام باعتباره آلية للتمويل في حالات الطوارئ تشجع على استخدام آليات التعمير والتنمية في الأجل الطويل. وندعم موقفنا بتقديم مساهمة سنوية قدرها مليوناً دولار للصندوق.

ما زلنا ندرس تقرير الأمين العام عن المرأة وبناء السلام (S/2010/466). والتقرير يتضمن عدداً من الأفكار والمقترحات ذات الأهمية الواضحة والتي يمكن وضعها موضع التنفيذ. غير أن التعجل ليس فكرة جيدة في هذا المقام. وكما يشير التقرير، فإن تنفيذ مقترحاته سيتطلب استعراض طائفة كاملة من الإجراءات وكذلك إجراء تعديلات في التخطيط للبرامج. ونحن على استعداد لمواصلة العمل بشأن مقترحات الأمين العام.

ونؤيد اعتماد البيان الرئاسي الذي أعده وفد أوغندا.

السيد وانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأرحب بالبيانين

توافق في الآراء في وقت مبكر بشأن الاقتراحات لتحسين عمل اللجنة. وبغية الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، يجب علينا إفساح المجال الكامل أمام أوجه القوة المتميزة التي يمتلكها الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال بناء السلام. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام بهدف تعميق التعاون في مجال بناء السلام مع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي.

حامسا، تولى الصين عناية فائقة لتمويل إنشاء مجموعات الخبراء، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة توفير الموارد اللازمة لجهود بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع والوقوف صفا واحدا في توفير مصادر جديدة وإضافية للتمويل. وينبغي للصندوق الاستثماري المتعدد المناخين إجراء الإصلاحات المناسبة لعملياته من أجل تعزيز الخضوع للمساءلة وتحقيق الكفاءة.

وتؤيد الصين دائما البلدان المعنية في جهودها لبناء السلام وتقف على أهبة الاستعداد، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لتقديم إسهامها الخاص من أجل تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة في البلدان المعنية.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):
ترحب نيجيريا بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها الأمين العام والعرض الذي قدمه السفير فيتيك بالنيابة عن لجنة بناء السلام. لقد دأب المجلس على التشديد على ضرورة زيادة التعاون مع لجنة بناء السلام. وتمثل هذه المناقشة فرصة لتعميق تعاوننا مع لجنة بناء السلام من أجل الاستفادة من قدرتها على اجتذاب الجهات الفاعلة وحشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف السلام المعلنة هنا في مجلس الأمن.

في مرحلة ما بعد الصراع بوصفها متلقية فحسب بل كشركاء متكافئين في التعاون.

وينبغي للأمم المتحدة والوكالات الوطنية ذات الصلة، عندما تساعد البلدان في مرحلة ما بعد الصراع، في إعداد استراتيجياتها الإنمائية الدولية لبناء السلام، أن تحترم تماما الأولويات التي حددها بشكل مستقل البلدان المعنية، فضلا عن تنوع الظروف في كل بلد على حدة، وأن تعتمد نهجا متكاملا لتجنب البلدان المعنية أعباء إدارية إضافية لا لزوم لها.

ثالثا، إن تحديد الأولويات هام لضمان التنفيذ الناجح لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ونحن نتفق مع وجهة نظر الأمين العام بأنه ينبغي لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع أن يركز على مجالات خمسة هي ضمان الأمن الأساسي، وبناء العملية السياسية، وتوفير الخدمات الأساسية، ودعم وظائف الحكومة الأساسية، وتنشيط التنمية الاقتصادية.

العملية السياسية القوية والمصالحة الوطنية ركنان أساسيان وشرطان مسبقان لبناء السلام. ولن نتمكن من تحقيق الانتعاش السريع والمبكر وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية إلا بكسب ثقة شعوب البلدان في مرحلة ما بعد الصراع بعملية السلام. ومن الأهمية بمكان معالجة مسألة عمالة الشباب، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين من أجل القضاء على التهديدات الخفية للاستقرار الاجتماعي ومنع العودة إلى الصراع، وينبغي أن تحظى هذه المسائل باهتمام متزايد.

رابعا، يجب تمكين لجنة بناء السلام واللجان الإقليمية من أداء دور أهم في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وترحب الصين باستعراض السنوات الخمس لعمل لجنة بناء السلام، وتأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى

ومن المؤكد أن التضمين المتواصل للاتساق على نطاق المنظومة والخطوات الإيجابية نحو تمويل موثوق ستعود بالنفع على العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال بناء السلام. ويجدر بالثناء العمل الذي بذل في تسخير رأس المال البشري ذي التأهيل المناسب داخل منظومة الأمم المتحدة، وقد أثلجت صدورنا بالإجراءات الجديدة لتعزيز القيادة والمساءلة. ومع ذلك هناك الكثير من الأجزاء المترابطة لهذه العملية لدرجة أننا يجب أن نتذكر أن قوة السلسلة لا تقاس إلا بقوة أضعف حلقاتها. ولذلك، فمن الهام تعزيز قدراتنا في كل نقطة من نقاط المنظومة التي تحتاج إلى تعزيز.

إن تخصيص الموارد مسألة صعبة في أفضل الأوقات، إذ يتطلب تحديد الأولويات بحذر وتأن. والوثيقة S/2010/386 تلاحظ ذلك في حالة عدد من بعثات ومكاتب بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث أن نقص التمويل قبل صدور الولاية يؤدي إلى إبطاء التقدم ويضر بتنفيذ الولايات الانتقالية الحرجة. وفي عدد من البلدان، بما في ذلك الصومال، شهدنا التكاليف الاجتماعية والسياسية المتكبدة للإخفاق في ترجمة الإرادة المعلنة للمجتمع الدولي إلى موارد كافية. ولئن كنا نعترف بأن هذه المسألة لا تقع ضمن الاختصاص المحدد لمجلس الأمن، فإننا نتطلع إلى الاقتراحات التي سيقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

كما أن مسألة التمويل وتوفير الموارد عموماً تكتسي أهمية بالغة من منظور المرأة في بناء السلام. ومن أجل أن تُحدث وكالات الأمم المتحدة تأثيراً حقيقياً في حياة المرأة ومجتمعات ما بعد الصراع التي تعيش فيها، ينبغي تزويد تلك الوكالات بالموارد الكافية. وتلك الطريقة يمكننا تزويد النساء والفتيات بالموارد والحماية الفعالة بوصفهن ضحايا الصراعات العنيفة. ويمكن لعملائنا أن يسفر أيضاً عن تمكين

ويمثل التقريران المعروضان علينا اليوم نقطة تحول بالغة الأهمية في استراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. ويتوافق التحليل المتعمق الوارد في التقرير عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) مع الاقتراحات الواردة في التقرير عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). وترحب نيجيريا بالتأكيد مجدداً على العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام والأمن والتنمية، ونحن نتفهم التحديات التي تواجه المرأة فيما يتعلق بالصراعات، وكذلك الإسهام القيم الذي يمكن أن تقدمه لإحلال السلام.

ويقدم تقرير الأمين العام نموذجاً مفصلاً لترسيخ السلام في الدول الهشة بطريقة تؤكد من جديد على الدور الرئيسي الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في إعادة بناء نسيج المجتمعات التي تمر في مرحلة التعافي. إن اقتراحاته التي تدعو إلى إتباع نهج أكثر مراعاة للمنظور الجنساني في بناء السلام تشمل الوصول إلى العدالة والاشتراف في التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع والحوكمة، وتحديد الأولويات على النحو الواجب لاحتياجات المرأة وقدراتها في سياق بناء السلام.

ومن المشجع أن نلاحظ أن منظور الأمين العام بشأن بناء السلام، على النحو المبين في الوثيقة S/2010/386، يشمل وصفاً مستفيضاً للعناصر المكونة له. وتتفق نيجيريا على أن جهود بناء السلام يجب أن تعالج السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية والدعائم الإنسانية للأمم المتحدة. وسيضيف المنظور إلى قائمة الأولويات تلك بعداً أوسع، يجب أن يحظى بدعم في إطاره احترام سيادة القانون؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، واستعادة وظائف الحكومة الأساسية.

الإقليمية داخل المناطق الجغرافية للبلدان المدرجة في قائمة لجنة بناء السلام. وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إسهامات رئيسية في بناء السلام في منطقتيها المختلفة.

ونرحب بنقاط العمل السبع المحددة في تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). فهي ترصد الثغرات الرئيسية في جهودنا لتعزيز المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، كما يتوخاها القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). ونيجيريا تثنى على الأمين العام لمعالجته التدابير المطلوبة بهذا التفصيل الدقيق. ونرى أن خطة العمل هذه إذا ما نفذت تنفيذاً صحيحاً ستقطع بنا شوطاً طويلاً صوب تحقيق أغراض القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

ويتيح التقريران المعروضان علينا اليوم فرصة سانحة لمجلس الأمن كي يقودنا على الطريق بتدابير شاملة لبناء السلام تعالج احتياجات كل شرائح المجتمع، وبالتالي ترسي الأساس لسلام دائم. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي، ونعرب عن الأمل في أننا، معاً، يمكننا أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على جعل السلام علامة بارزة في حياة كل من نقوم على خدمتهم.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر وفدكم على تنظيم هذه الجلسة. ونرحب ببياني الأمين العام والسفير وبيتغ، الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام.

وفودي يقر بقيمة التقريرين المعروضين علينا (S/2010/386 و S/2010/466) ويتفق والرأي الداعي إلى ضرورة وضع بناء السلام في صميم عمل الأمم المتحدة في مجالات مختلفة، من بينها مشاركة المرأة وتعزيز قدرة المنظمة على بناء السلام.

المرأة وإشراكها بوصفها مناصرة للسلام في إطار منظومة الأمم المتحدة ومشاركة في المجال السياسي وفي المجتمع المدني. من الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد اللازمة للمبادرات التي تستهدف إدماج المرأة في أنشطة بناء السلام من أجل تلبية احتياجاتها في مجال بناء السلام، وتعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة في سياق بناء السلام. وتتعهد نيجيريا بتقديم دعمها لكيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المنشأ حديثاً. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاشتراك الكامل في تعزيز دور المرأة في بناء السلام والدعوة إلى المشاركة الفعالة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار والتخطيط لمرحلة ما بعد الصراع.

ومما يبعث على ارتياح نيجيريا الاعتراف بأن الملكية الوطنية لعمليات بناء السلام أمر حيوي، وهي ترحب باعتراف التقريرين بالأمم المتحدة بوصفها وسيطاً في دور مساند بشكل صريح. ففي أوقات الأزمات وكثيراً ما تفتقر معظم الدول التي يعصف بها الصراع إلى القدرات الوطنية. ولذلك ينبغي بذل الجهود الرامية إلى ضمان أننا حين نعزز الملكية الوطنية أن نقوم بالشيء نفسه بالنسبة لتنمية القدرات الوطنية. وإزاء هذه الخلفية من الدعم، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم مساعدة يمكن التنبؤ بها إلى الحكومات الوطنية.

ونظراً لتعقيد التهديدات التي يتعرض لها السلام ونواجهها الآن، هناك ضرورة حتمية أكبر لتنسيق الاستجابات. ويجب أن يكون هناك اتفاق على تقسيم واضح للعمل وعلى المساءلة، وأن يتم دعمه بإطار استراتيجي مشترك، ومواءمته مع أهداف كل ممارسة لبناء السلام. واقتراح الأمين العام بإنشاء نقاط اتصال لكل منطقة موضوعية لبناء السلام هو نقطة انطلاق قوية في هذا السياق. وبالإضافة إلى ذلك، أود التأكيد على الحاجة الملحة إلى التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون

وفيما يتعلق بالتقرير عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، نرحب بخطة العمل الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق تدابير ملموسة لبناء السلام. وفي غضون السنوات العشر الماضية، أحرز مجلس الأمن تقدماً ووضع إطاراً متيناً لجدول أعماله الجنساني. إلا أن الوقت قد حان لكي يعتمد المجلس تدابير ملموسة تحظى بالدعم الكامل والدعم السياسي لمجلس الأمن إلى جانب الإرادة السياسية للدول ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين.

وإننا ندعم خطة العمل لمشاركة المرأة والتزاماتها السبعة. ونذكر أنها خطة طموحة، لكن يمكن تحقيقها بتضافر جهودنا جميعاً، نحن الذين تتألف منا الأمم المتحدة. وبالمثل، سيكون من الأهمية بمكان أن تكفل مشاركة نشطة لجميع الوكالات ذات الصلة، بما فيها كيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة الذي أنشئ حديثاً، وذلك ضماناً لإسهامات النساء في عمليتي حل النزاع وصنع القرارات والتأكد من مراعاة احتياجاتهن الخاصة في تصميم استراتيجيتي الأمن والعدالة.

ولدى مناقشة التدابير البناءة التي ينبغي أن تتخذها الدول في هذه المرحلة من عملية السلام، أمام البلدان فرصة لا نظير لها لكفالة احترام حقوق الإنسان للنساء والإسهام في إشراكهن في المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، عين رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن المكسيك، إلى جانب أيرلندا وجنوب أفريقيا، كيمسرين مشاركين لعملية استعراض لجنة بناء السلام. وخلال النصف الأول من هذا العام، عقدنا مشاورات غير رسمية مفتوحة مع الدول الأعضاء، ومناقشات موسعة مع أجهزة رئيسية في منظومة الأمم المتحدة،

إن مواجهة تحديات بناء السلام تتطلب جهداً جماعياً يستند إلى ركائز الأمم المتحدة: السلم والأمن، حقوق الإنسان، التنمية والشؤون الإنسانية، ويضمن احترام القانون الدولي ويركز جهودنا دائماً على توليد القدرات الوطنية وتعزيزها.

إننا نرحب بالتوصيات الواردة في التقرير (S/2010/386) بشأن خطة العمل لتعزيز القدرات والآليات لكفالة استجابة فعالة ومنهجية ومرسومة ومتسقة من جانب المنظمة في الشؤون المتعلقة ببناء السلام في أعقاب انتهاء الصراع. ونرى أنها مهمة لوضع مبادئ توجيهية جديدة لعملية التخطيط المتكاملة لبعثات حفظ السلام من أجل تدعيم العمل الجماعي والمنسق لأجهزة الأمم المتحدة في الميدان وتحقيق أثر تكميلي أكبر في قطاعات السلام والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية.

ونحن نؤكد مجدداً على أهمية نشر قدرة مدنية دولية متزايدة بصورة فورية ومنسقة في البلدان الخارجة من الصراع، مع الاستفادة، خصوصاً، من قدرات نصف الكرة الجنوبي والنساء، مع مراعاة إسهامهن الهام في توليد القدرة الوطنية، لا سيما في مجالات مثل تعزيز سيادة القانون، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح القطاع الأمني، والوساطة والمساعدة الانتخابية.

إننا نتربق الدراسة التي يجريها مكتب دعم بناء السلام بشأن سبل توسيع وتحسين قائمة الخبراء المدنيين المتاحين، بما في ذلك دور برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وبالمثل، فإننا نقر بأهمية تطوير علاقات استراتيجية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بغرض إعداد استجابات فعالة وتحسين التنسيق والأثر الجماعي في الميدان على أساس المساءلة وتحديد المهام والمسؤوليات.

وسيراليون في إطار لجنة بناء السلام. وتتيح لنا هذه العملية فرصة لإعادة دراسة المهام المسندة إلى هذه الهيئة وإعادة التفكير في استراتيجيتنا العامة لبناء السلام على أساس نهج متماسك ومنسق ومتكامل يتيح مكانا واسعا لآليات الملكية الوطنية والإقليمية في عملية التعمير. هذا هو مرمى جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد في مجال بناء السلام للعمل الذي اقترحه علينا الأمين العام في التقرير المقدم لنظرنا فيه والذي يؤيده بلدي تأييدا تاما.

جدول الأعمال الجديد هذا يفني، في رأينا، بالحاجة، من ناحية، إلى جعل عمليات حفظ السلام مناسبة للاحتياجات في الميدان، وإلى القيام، من ناحية أخرى، بمراجعة جميع جوانب بناء السلام فيما بعد الصراع. وهنا يرحب بلدي بالجهود المبذولة لتحقيق تلك الأهداف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وتيمور - ليشتي وأفغانستان، على سبيل المثال لا الحصر. والشيء نفسه ينطبق على هاييتي بعد حدوث الكارثة، في أعقاب الكارثة الرهيبة التي أصابت ذلك البلد في بداية هذه السنة.

إن النهج الشامل والمتكامل بغية إحلال السلام الدائم لا ينتهي عند ضمان الاستقرار السياسي والأمني. يجب أن تدعمه أيضا تدابير ترمي إلى إرساء الأسس للتنمية المستدامة والديمقراطية الدائمة مع العمل، على نحو خاص، على تعزيز البنين السياسي والقضائي والمؤسسي، وكذلك النسيج الاقتصادي والاجتماعي في بلد خارج من الصراع.

توضح عدة أمثلة فعالية هذا النهج. إنه ينطبق على الانتخابات التي أجريت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وفي بوروندي مؤخرا. ويصدق أيضا على تعزيز المؤسسات القضائية ومؤسسات الشرطة في ليبيريا وسيراليون، وأيضا إنشاء أعمدة التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

واجتماعات للتشاور مع طائفة من الأطراف والزملاء المهتمين. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، قدمنا تقريرا (S/2010/393، المرفق) يتضمن الآراء التي أحالتها الدول الأعضاء إلينا في سياق عملية واسعة النطاق ومفتوحة وشفافة وشاملة.

ورهنأ بأراء زميلينا من أيرلندا وجنوب أفريقيا، نعتقد أن من الأهمية أن نسترعي الانتباه إلى خصوصية هذه العملية المزدوجة، بمعنى أن على كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يواصل العمل على أساس التوصيات الواردة في التقرير، لصالح تعزيز صورة لجنة بناء السلام وإعلاء شأنها.

وأختتم بالإعراب عن تأييد وفد بلدي للبيان الرئاسي الذي سنعتمده عند نهاية هذه الجلسة.

السيد إيسوزي - نغوندي (غابون) (تكلم

بالفرنسية): أود أن أبدأ بتقديم أحر تهاني وفدي إليكم، السيد الرئيس، بمناسبة تولي بلدكم أوغندا رئاسة مجلس الأمن. نعرف جميعا اهتمام أوغندا المستمر بقضايا السلم والأمن الدوليين. وأن اختيار موضوع مناقشة اليوم حول بناء السلام، سيدي، يبين بجلاء التزام بلدكم.

وأود أيضا أن أرحب بحضور الأمين العام في هذه المناقشة وأن أعرب له عن امتناني على عرض تقريره - عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) وعن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466).

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسفير بيتر ويتيغ، رئيس لجنة بناء السلام، على المعلومات الوافرة التي قدمها إلينا. وأشيد بالعمل البارز الذي اضطلع به في رئاسة اللجنة.

تجري مناقشتنا في وقت نقيّم فيه تجارب بناء السلام في بوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى

هذا هو الوقت والمكان المناسبان للإشادة بالدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في جعل الدول أكثر وعياً بأهمية مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام.

ويحدوني الأمل في أن جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المنشأة في هذه السنة والمعروف على نطاق أوسع باسم جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، برئاسة السيدة ميشيل باشيلي، سيؤدي، في جملة مهام أخرى، إلى دعم هذا التطور البالغ الأهمية. وأود أن أؤكد مجدداً على استعداد غابون للعمل جنباً إلى جنب مع جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في تطوير هذا النهج.

أود أن أختتم بالإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الرئاسي الذي سنعتمده بعد هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن بياناً بصفتي ممثل أوغندا.

أشكر الأمين العام على بيانه وأشكر رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته الإعلامية. ونرحب بالتأكيد المتزايد على كفاءة أن تكون أنشطة بناء السلام، وخصوصاً في حالات ما بعد الصراع، مملوكة وطنياً ومنفذة بطريقة أكثر تنسيقاً وأكثر اتساقاً وأكثر فعالية. إن بناء السلام يركز على أساس الحاجة إلى تناول الأسباب الجذرية للصراع وأيضا على تطوير المؤسسات والظروف الوطنية المفضية إلى السلام والتنمية المستدامين.

إن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) سلط الضوء على عدد من المجالات التي يحرز فيها التقدم صوب تحسين جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ونرحب على نحو خاص بتزايد مشاركة السلطات الوطنية بشأن أولويات بناء السلام،

إن البيانات التي استمعنا إليها قبل هنيهة توضح مدى تعقد مسعى بناء السلام وتعدد وجوهه. إنه يتطلب الجهد الدائم من المجتمع الدولي بالتعاون مع السلطات الوطنية، ويتطلب بالطبع التعبئة المكثفة للموارد البشرية والمالية الكبيرة. وتحقيقاً لهذا الهدف سيتعين على لجنة بناء السلام مواصلة تعزيز إجراءاتها في الميدان وشراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية. وإن مساهمة الجهات المانحة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف حيوية في هذا الصدد.

واستناداً إلى ذلك لا يسعنا إلا أن نشجع الإجراءات المعززة من قِبل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لصالح بناء السلام الذي تضطلع منظماتنا به. وندعو إلى التعاون الأكبر مع الاتحاد الأفريقي ومختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا.

يتفق المجلس على أنه لا يمكن أن يحل السلام الدائم في البلدان فيما بعد الصراع إلا بمشاركة المرأة بفعالية في عمليات تثبيت الاستقرار والتنمية في تلك البلدان. وذلك يتناول القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي نحتفل في هذا الشهر بالذكرى العاشرة لاتخاذها. وينعكس نجاح هذا القرار حتى الآن في تزايد مشاركة المرأة في عمليات السلام. واليوم يلاحظ المرء تزايد عدد النساء اللواتي يرأسن بعثات السلام والعناصر المدنية لعمليات حفظ السلام. ونحن مسرورون بحقيقة أن خطة عمل الأمين العام لبناء السلام المسؤول جنسانياً أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نهج المجلس الرامي إلى تعزيز مشاركة المرأة في جهود السلام والتعمير فيما بعد الصراع.

وتوفر هذه الخطة للدول الأعضاء أساساً صلباً وموثوقاً به للوفاء بالتزاماتها بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة

السيد كارفينهو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إن

بناء السلام في صميم جهودنا لتحسين كفاءة وقدرة الأمم المتحدة. وعلينا الآن تقييم العمل المنجز منذ إنشاء لجنة بناء السلام قبل خمس سنوات، وتحديد ما نريد تحقيقه في المستقبل القريب بأكثر قدر ممكن من الوضوح.

أود، في البداية، أن أرحب بتقرير الأمين العام المرحلي عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة (S/2010/386)، وتقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). إن الإسهام الكبير لميسري استعراض الأمم المتحدة عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام (S/2010/393، المرفق) يستحق الإشادة. وتماشيا مع ما سيرد في بيان وفد الاتحاد الأوروبي، تؤيد البرتغال تأييدا كاملا تقرير الميسرين.

نحن نقف الآن على مفترق الطرق، وأريد أن أؤكد للمجلس التزام البرتغال بالإسهام في استجابة دولية أكثر فعالية واتساقا لبناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وبتشاطر الرأي بأننا نواجه خطر تجزؤ عملية بناء السلام، نتيجة تعقدها ونتيجة تعددية الأطراف الفاعلة والمؤسسات المشاركة. ولا بد أن نتفادي التقسيمات المصطنعة ونكفل التكامل بين مختلف مستويات المشاركة.

وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أشدد على بعض العناصر التي نرى أنها تستحق الاهتمام الدقيق والبالغ. أولا، لا بد من تحسين العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. فحتى الآن، وإن تحقق بعض التقدم، لا يزال التفاعل بينهما محدودا، وينبغي أن نستفيد من الاحتمال القائم حاليا لإقامة دينامية جديدة من شأنها أن تتيح أداء أفضل - ولا سيما في المراحل المبكرة، حين إنشاء ولايات حفظ السلام.

ثانيا، نعتقد أيضا أنه ينبغي زيادة الشفافية والشمولية، بغية تعزيز المشاركة الثابتة من جانب الدول

والدعم للقدرات والتنمية الوطنية، وتحسين تعبئة الموارد لبناء السلام.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، لا يزال ينبغي القيام بقدر كبير من العمل. ولذلك من الأساسي أن تركز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمتهم جهودهما صوب اتخاذ نهج أكثر فعالية واتساقا إزاء بناء السلام، مع التأكيد على تحقيق الأثر في الميدان. ثمة حاجة إلى قدر أكبر من التركيز على تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية ورفع مستوى حياة السكان. ومن المهم أيضا تعزيز الشراكات فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وجهات فاعلة أخرى نظرا لأن بناء السلام جهد جماعي.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). التقرير شامل، وتتضمن خطة عمله توصيات مفيدة جدا سيعزز تنفيذها، حسبما يقتضيه الأمر، جدول الأعمال العام للعمل من أجل تحسين جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

تؤكد أوغندا مجددا أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة واشتراكها الكامل في بناء السلام، بما في ذلك في وضع وتنفيذ استراتيجيات ما بعد الصراع. إن مشاركة كل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (كيان الأمم المتحدة للمرأة)، فضلا عن الأطراف الفاعلة الأخرى، في النظر في خطة العمل وتنفيذها سيكون مهما.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غوميز كرافينهو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال. باسم المجلس، أود أن أرحب بالسيد كارفينهو ترحيبا حارا.

بنوع الجنس إلى مراحل لاحقة من بناء السلام سيكون بمثابة تجاهل لمحورية تلك القضايا في كل شيء، من التصميم المؤسسي إلى تخصيص التمويل وتنفيذ البرامج. إن البرتغال ملتزمة تماما بإتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية إزاء كل من أولويات بناء السلام الخمس الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة.

وأخيرا، من المهم دائما التأكيد على الصلة الوثيقة بين السلام والتنمية، وفي هذا السياق، نعتبر أنه من الأهمية بمكان جعل جهود بناء السلام أكثر اتساقا وتكاملا، بما في ذلك عن طريق تعزيز شراكات أقوى مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. إن البرتغال ملتزمة بقوة بالمشاركة على نحو فعال في مساعي الأمم المتحدة والمساعدة في تمهيد الطريق لعملية بناء سلام فعالة من شأنها أن تعزز السلام والأمن في جميع أجزاء العالم.

ويشرفنا أننا انتخبنا لعضوية مجلس الأمن في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ونود أن نؤكد للمجلس أننا سنولي هذه المسألة أهمية كبرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غوتيريث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة والفرصة التي تتيحها لمواصلة الإسهام في هدف بلوغ منظمة أفضل استعدادا للاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن صون السلام الدولي. يؤيد وفدي ما قاله السيد بيتر فيتيج، الممثل الدائم لألمانيا ورئيس لجنة بناء السلام، التي تشرف بيرو بعضويتها. كذلك، يؤيد وفدي البيان الذي سيدي به السيد أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، باسم حركة عدم الانحياز.

الأعضاء والأمم المتحدة ككل وأصحاب المصلحة الآخرين والشركاء. وأود، بصفة خاصة، أن أؤكد على أهمية الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

ثالثا، من المفهوم الآن على نطاق واسع أن بناء السلام يجب ألا يعقب عمليات حفظ السلام، إنما ينبغي أن يقتصر بها منذ البداية وبمجرد أن تسمح بذلك الحالة في الميدان - أي عندما تنتهي مرحلة الصراع المفتوح. وتتفق مع الفكرة القائلة إن لجنة بناء السلام ينبغي أيضا أن يكون لها دور وقائي، وينبغي أن تكون مستعدة للاستجابة لأي تدهور محتمل للحالة في الميدان.

رابعا، في ما يتعلق برئاسة التشكيلات القطرية المخصصة، تنشاطر الرأي القائل إنه لا يزال هناك مجال للتحسين، وذلك عن طريق ترشيح نواب للرؤساء وإنشاء لجان اتصال في الميدان.

وترحب البرتغال بإنشاء التشكيلة القطرية المخصصة لليبريا مؤخرا، ونحن عضو فيها. وهذه فرصة عظيمة لكفالة أن جهود بناء السلام وحفظ السلام تكمل وتدعم بعضها بعضا، إذ أن هذه أول مرة يتم فيها إنشاء تشكيلة قطرية مخصصة بينما لا تزال بعثة حفظ السلام قائمة. إن إنشاءها بعد تقرير الميسرين عن استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠، سيوفر فرصة رائعة لبدء تنفيذ بعض التوصيات الواردة في التقرير.

وأود أيضا أن أشير إلى أهمية مشاركة المرأة في هذه العملية، التي أكد عليها بوضوح تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام. إن الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في الإنعاش الاقتصادي والوئام الاجتماعي والشرعية السياسية - ومن ثم توسيع نطاق الملكية الوطنية والقدرة الوطنية - يجعل الإدماج الكامل للمنظور الجنساني في أهدافنا أمرا لازما. إن إرجاء النظر في القضايا المتعلقة

وكما لاحظ الميسرون المشاركون في تقريرهم عن استعراض لجنة بناء السلام (S/2010/393, annex)، فإن عملية التمكين على الصعيد الوطني ترتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز القدرة الوطنية الأفقية والمتعددة التخصصات من أجل المشاركة في جهود بناء السلام مشاركة تامة.

إن تمكين المرأة والمنظور الجنساني عنصر أساسي في إيجاد القدرات وفي عملية بناء السلام، حسبما يشير تقرير الأمين العام. فليس من قبيل الصدفة، كما يشير الأمين العام، أن تشبه احتياجات المرأة في مرحلة ما بعد الصراع، الأولويات الخمس المتكررة التي أشرنا إليها من تونا. ومن شأن تحليل احتياجات النساء وتعزيز مشاركتهن بصورة عامة في عمليات بناء السلام أن ييسر وعيا أوضح بأسباب الصراع، مما يكتسي أهمية في تخطيط استراتيجية الاستجابة، وحشد الموارد وتحديد التدابير لتعزيز ثقة السكان المحليين بعملية السلام والتزامهم بها.

ومن ثم، فإن القدرة الوطنية ليست من أجل ضمان الانتقال نحو السلام فحسب، بل أيضا كتدبير لمنع نشوب الصراع من جديد. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإيجاد فرص العمل وتدريب الشباب الذين يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة ويشكلون أحد العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمال عرقلة عملية السلام.

ويجب علينا أيضا أن نشير إلى الصلات القائمة بين الأهداف الإنمائية للألفية وعمليات بناء السلام، لا سيما فيما يتعلق بدور المرأة في عمليات السلام والمجالات ذات الأولوية. والسبب في ذلك هو أن إحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية، كما ذكر سابقا في هذه القاعة، يسهم بوضوح في إرساء الأساس للسلام الدائم والشامل وتحقيقه، وكذلك تجنب استئناف الصراع.

أود أن أركز على بضع نقاط. تعطينا خطة عمل الأمين العام وتقاريره اللاحقة إرشادا واضحا بشأن كيفية توجيه جهودنا بغية تحقيق السلام المستدام بسرعة وفعالية أكبر. ونحن ندرك أننا يجب أن نعزز جهودنا ونستخدم مواردنا المتاحة بكفاءة أكبر، وهو ما يتطلب تحسين القدرة على التخطيط والاستجابة.

ولذلك، لا بد أن نحدد الأولويات والاحتياجات من أجل بناء السلام في كل من مجالات الأولوية الخمسة التي وضعها الأمين العام، ونتخذ إجراءات بشأنها في آن واحد. تلك المجالات هي السلامة والأمن الأساسيان، بما في ذلك العدالة واحترام سيادة القانون والثقة في العملية السياسية بغية استعادة المهام الحكومية والمؤسسات الأساسية ودعم توفير الخدمات الأساسية ودعم عمل الإدارة العامة ودعم التنشيط الاقتصادي. ولا بد من إجراء هذا التحليل بالمشاركة المباشرة والمبكرة للأطراف الفاعلة الوطنية مع لجنة بناء السلام. وكما قال الأمين العام في تقاريره، إن بناء السلام أولا وأخيرا مسؤولية وطنية وعملية تمكين وطني ويجب توجيه استجابة المجتمع الدولي عن طريق نهج استراتيجي ومنسق ومتكامل، على أساس الأولويات الوطنية.

ويبرز ذلك عاملين: تطوير أو تعزيز القدرة الوطنية والبعد الوقائي. من الضروري أن يتم تطوير أو تعزيز القدرة الوطنية منذ النشر الأولي لبعثة تابعة للأمم المتحدة في حالة ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، من المهم أن نتذكر أن تعزيز أو تطوير القدرة الوطنية - كما هو الحال بالنسبة للقدرة المدنية الدولية - ينبغي أن يتبع نهجا قائما على الاحتياجات، كما أشار السيد جون ماري غينو، رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية التابع للأمين العام، عندما اجتمع الأسبوع الماضي مع لجنة بناء السلام.

ويشجع هذا النهج البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة على معالجة مسألة مشاركة النساء في عمليات السلام وفي التدريب لهذه العمليات. ويضع أيضا أهدافا ملموسة لتعزيز مشاركة المرأة في جميع جوانب سلسلة بناء السلام وتوافر الخبرات ذات الصلة.

وتتفق كندا أيضا على أن تيسير رصد خطة العمل يمكن أن يتم عن طريق المؤشرات العالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي نطلب من مجلس الأمن تأييدها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وبهذه الروح، كان من دواعي سرور كندا أن تعلن في أوائل هذا الشهر عن الشروع في خطة عمل جديدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعنية بالمرأة والسلام والتنمية. وتهدف خطة كندا إلى توجيه الحكومة في تنفيذها لهذه القرارات ولتحسين قدرة كندا على حماية ودعم السكان المتضررين في الدول المهشة والحالات المتأثرة بالصراع.

ويسعد كندا أيضا أن تلاحظ التقدم المحرز منذ نشر تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386). ونرحب بصورة خاصة بالتقدم المحرز في دعم كبار القادة في الميدان وفي عمليات التخطيط والتقييم الجارية. وتتفق كندا أيضا على أن القدرة لا تزال مسألة حاسمة، وتتطلع إلى التوصيات الهامة المنبثقة عن استعراض القدرات المدنية الدولية، التي يسعدنا أننا ندعمها ماليا.

لكن لا تزال هناك تحديات مستمرة أيضا. فبالرغم من المناقشات الكثيرة، فإن الأدوار والمسؤوليات في القطاعات الهامة مثل سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم لا تزال تتطلب التوضيح. وينبغي كذلك تعزيز العلاقة بين الأمم

وأود أن أؤكد مجددا على الدور الأساسي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في صياغة الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة، بما فيها استراتيجيات منع نشوب الصراع. ولا بد أن تحافظ لجنة بناء السلام على دورها بوصفها هيئة استشارية وحفازة داخل المنظومة، وهيئة من شأنها أن تكفل الاتساق والمرونة والفعالية في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام وفي تنفيذ خطة عمل الأمين العام.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن بلدي يؤيد بقوة مشروع البيان الرئاسي الذي تعتمزم، سيدي، إصداره بشأن هذا الموضوع بوصفه بيانا صادرا عن مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تبرهن التقارير المعروضة علينا أن الأمم المتحدة على استعداد للمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال فعال لبناء السلام على نحو ملموس. وسيكون الاختبار النهائي هو ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة ستقوم بتوزيع الموارد والخبرات التقنية في الوقت المناسب وبطريقة أكثر تحديدا. وفي ضوء ذلك، أود أن أقدم بضعة تعليقات موجزة بشأن كل تقرير على حدة.

أولا، تدعم كندا خطة العمل المكونة من سبع نقاط الواردة في تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). ففي الوقت الذي تستعرض فيه الأمم المتحدة جهودها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعني بالمرأة والسلام والتنمية، نرحب أيضا ترحيبا بالنهج الذي يتسم بالواقعية والتنسيق والاستدامة الذي تتبعه خطة العمل في معالجة احتياجات النساء والفتيات بعد انتهاء النزاع والمعوقات التي تحول دون مشاركة النساء في بناء السلام.

وبناء القدرة بوصفها مفهوما رئيسيا هي أيضا في مراحلها الأولى فحسب. فبناء السلام عمل مستمر، ولذلك التطور آثار كبيرة على حفظ السلام وصنع السلام والانتعاش المبكر. ويؤثر أيضا على الكيفية التي تنظم بها منظومة الأمم المتحدة نفسها للحصول على نتائج في الميدان لصالح جميع المتضررين من الصراع، ولكفالة استدامة الجهود المبذولة لمنع الانزلاق ثانية إلى أعمال العنف.

وأخيرا، يتيح لنا التقريران اللذان نوقشا اليوم نظرة على الحالة الراهنة وعلى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. وكندا، كما هي دائما، تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر لرئاسة أوغندا على تنظيم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المرحلي عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386)، وتقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466).

إننا نمر الآن بفترة صعبة جداً. ونحن على وشك الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار المشهور ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن، بينما تجري مناقشة وتطوير بعض المبادرات من قبيل استعراض لجنة بناء السلام، ومشاركة المرأة في بناء السلام، واستعراض القدرة المدنية وغير ذلك. وتعتبر الحركة أنه امتياز لها أن تحيط علماً بمساعي مختلف الأطراف الرئيسية في هذه العمليات، التي تسهم إسهاماً إيجابياً في استعادة السلام، وجعله مستداماً من خلال منع الانزلاق مجدداً نحو الصراع، وتلبية الاحتياجات

المتحدة والبنك الدولي إذا أردنا أن نحرز تقدماً على نطاق أوسع.

(تكلم بالفرنسية)

لا تزال الدول الأعضاء بحاجة إلى النظر في الطرائق اللازمة لتقديم التمويل على نحو يتسم بالسرعة والاستجابة وعدم المجازفة في فترة ما بعد الصراع. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تستثمر في نتائج مبادراتنا لبناء السلام وقياسها. وبذلك الطريقة نستطيع أن نحدد بصورة أفضل المجالات التي نخدم فيها جهودنا بأكثر قدر من الفعالية لصالح السلام المستدام.

وأخيرا، أود أن أثير مسألة تتعلق بهذه المناقشة. ترحب كندا بتقرير الميسرين المشاركين عن استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (S/2010/393, annex). لقد تبين أن الاستعراض مفيد جدا، لأنه أكد مجددا أهمية لجنة بناء السلام. وأبرز أيضا ضرورة أن تتمخض إجراءاته عن نتائج ملموسة في البلدان المدرجة في جدول أعماله.

ولئن كان تنفيذ التوصيات على نحو تام مهمة طويلة الأجل، فإن كندا تتفق مع التقييم الذي خلص إليه التقرير وهو أن اللجنة بحاجة إلى الاستمرار في اتباع نهج يتسم بالمرونة ويتواءم بصورة وثيقة مع الأولويات الوطنية. وبالمثل، هناك أيضا ضرورة للحد من الأعباء الإدارية. وستوضع نتيجة هذا التفكير موضع التنفيذ إلى حد كبير في التشكيلات القطرية المحددة.

وفي ذلك الصدد، ترى كندا أنه من المستصوب أن تكون هناك علاقة أوثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ومن شأن هذه العلاقة أن تحدد على نحو أفضل ما يتوقعه المجلس بشأن مسائل بناء السلام المحددة وتوضح ما يمكن أن تسهم به اللجنة.

العامّة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات ذات صلة بأنشطة بناء السلام، من دون المساس بوظائف وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وترى الحركة أن أنشطة بناء السلام يجب ألاّ تعتبر بديلاً من حفظ السلام؛ ويجب استعمال أوجه التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام بطريقة مبتكرة بغية منع العودة إلى الصراع. لذلك، فإن عملية التخطيط والتقييم لبناء السلام وحفظ السلام ينبغي وضعها بطريقة أكثر تضافراً في ما بين جميع أصحاب المصلحة لكفالة الاستعمال الأمثل لقدراتنا في الحفاظ على السلام والأمن المستدامين، وإطلاق عملية تحقيق التنمية المستدامة في البلدان بعد الصراع.

ولا تزال الحركة على موقفها ومفاده أنه لا يمكن وجود السلام الدائم من دون التنمية وخلق الوظائف، ولا التنمية المستدامة من دون الاستقرار. لذلك، لا نكون مغالين في التأكيد على أهمية الشراكات والاستثمارات المبكرة في الانتعاش الاقتصادي. ويجب على المجتمع الدولي، بناء على الملكية الوطنية، أن يوفر الموارد الممكنة للتنبؤ بها لأنشطة بناء القدرات والتنمية في البلدان الخارجة من الصراع.

ولقد أحطنا علماً بجهود الأمين العام لاستعمال الموارد بسرعة في بعض حالات الطوارئ، من قبيل هايتي، عن طريق إنشاء أفرقة متعددة التخصصات ذات خبرة في التخطيط ودعم البعثات. وتحت الحركة الأمين العام على أن يستكشف، من خلال عملية منفتحة وشفافة وشاملة، فرص مساهمة عموم الأعضاء في إنشاء هذه الأفرقة المتعددة التخصصات، مع الاعتبار الواجب للخبرة الموجودة لدى البلدان المساهمة بقوات وشرطة.

الحقيقية للشعب الخارج من الصراع. علاوة على ذلك، ترى الحركة أنه من الضروري أن تنظر الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، في هذه العمليات.

إن تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (انظر S/2009/304) أوجز كيفية دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الجهود الوطنية لكفالة تحقيق السلام المستدام على نحو أسرع وأفضل. ومنذ ذلك الحين، تواصل الحركة متابعة تلك الأعمال عن طريق تشاطر المدخلات والتعليقات في مناسبات مختلفة لإظهار آراء الحركة في العملية.

وتؤكد الحركة من جديد موقفها المبني ومفاده أن جميع مبادرات بناء السلام والتخطيط له ينبغي أن تقوم على مبدأي الملكية الوطنية والتمويل الذي يمكن التنبؤ به، وأن تشمل على سبيل الأولوية تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وتؤيد الحركة توافق الآراء المتعلق بلجنة بناء السلام على أن الإصلاح والإنعاش على الصعيد الاقتصادي ينبغي أن يتصدرا جميع الجهود الرامية إلى استدامة السلام، وإطلاق التنمية، وتعزيز الانتعاش بعد الصراع. ولكن هذه العملية تقتضي جهوداً متضافرة من جميع الأطراف الرئيسية ذات الصلة، في المقر وفي الميدان على حد سواء، مع وجود آلية مناسبة لكفالة المساءلة.

وتعتقد الحركة أن لجنة بناء السلام توفر الساحة المناسبة لإنشاء آلية منسقة ومتماسكة ومتكاملة بغية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع، وأيضاً تعزيز انتعاشها، وإعادة إدماجها، وإعادة إعمارها. وينبغي إذاً للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً مركزياً في تزويد منظومة الأمم المتحدة بتوجيهات وإستراتيجيات السياسة العامة المتعلقة بأنشطة بناء السلام بعد الصراع. وينبغي لعموم أعضاء المنظمة أن يؤديوا أدواراً رئيسية من خلال الجمعية

للسلام الدائم: الانتعاش الاقتصادي، والانصهار الاجتماعي، والشرعية السياسية. وتؤكد الحركة بالتالي على ضرورة مراجعة وتقييم التوصيات وخطة العمل المقترحة في هذا الصدد، بطريقة منفتحة وشفافة وشاملة، في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لولايتيهما المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن هياكل الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام وجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة.

وتدرك الحركة جيداً أن كل هذه المبادرات تحصل بالتزامن مع الاستعراض الجاري للجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠. وتخطط الحركة علماً بتقرير الميسرين (S/2010/393). والتوصية بأن تناقش المسائل بطريقة منفتحة وشفافة وشاملة في جميع الهيئات ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن والجمعية العامة، واللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، تعبر عن رأي الحركة. وتؤكد الحركة من جديد التزامها بالتعاون الكامل والانخراط البناء لدى مناقشة هذا التقرير في المستقبل.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة أيرلندا.

السيدة أندرسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لكم على إعطائي الفرصة للتكلم اليوم. لقد طلبت الكلمة لأنني مشاركة في تيسير، إلى جانب زميلي ممثلي المكسيك وجنوب أفريقيا، استعراض الأمم المتحدة لآلية بناء السلام لعام ٢٠١٠. وأفهم أن مجلس الأمن يأمل في اتخاذ قرار بشأن عملية الاستعراض في وقت لاحق من هذا الشهر، يترافق مع اتخاذ قرار متطابق في الجمعية العامة. وبما أن المجلس لا يتوخى إجراء مناقشة أخرى بشأن بناء السلام في هذا الشهر، فيبدو أن هذه الفرصة هي الوحيدة التي تتاح للميسرين كي يخاطبوا المجلس بشأن موضوع الاستعراض.

قبل الانتقال إلى الاستعراض، أغتنم الفرصة لأؤكد على تأييد بلدي بقوة لتقرير الأمين العام (S/2010/465) عن

ونلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لبناء القدرات الوطنية لدى البلدان الخارجة من الصراع حتى الآن. ويتعين القيام بعمل أكثر لجعل السلام مستداماً. وتعتقد الحركة اعتقاداً قوياً أن هذه المبادرات يجب أن تكون تكميلية. وأي جهود تكميلية لبناء القدرة ينبغي أن تمثل عموم الأعضاء، مع تشديد خاص على تمثيل جنوب الكرة الأرضية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الأطراف. وينبغي إدماج أعضاء المجتمع المدني والأطراف النسائية الرئيسية ذات الصلة، بما لديهم من خبرة في بناء الدولة، بغية أن يدركوا الواقع على الأرض من خلال تجاربهم الحياتية والدروس المستخلصة.

وفي هذا الصدد، تلاحظ الحركة مع التقدير وتنوّه على النحو الواجب أن بعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة عملت معاً في كوت ديفوار، وهاييتي، وليبريا، وأماكن أخرى لدعم التوظيف المبكر. ولقد أتاح ذلك فرصاً للعمل وساعد بالتالي على بناء الثقة في عملية السلام. وتحت الحركة على تطبيق الدروس الماثلة في مجالات أخرى لأنشطة بناء السلام، وتشدد على الدور المركزي للجنة بناء السلام خلال المراحل الأولى من بناء السلام.

وبالانتقال الآن إلى تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2009/465)، تؤكد الحركة مجدداً آراءها بأن النساء والفتيات يعانين إلى أقصى حد بوصفهن ضحايا الصراع، في حين هنّ الأكثر حرماناً في عملية السلام من مكاسبه. لذلك، فإن المسؤولية تقع علينا للتخفيف من حدة قسوة التحديات الماثلة أمام النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع، ومشاركتهن الفعالة في عملية بناء السلام.

وتقدّر الحركة جهود الأمين العام لوضع خطة عمل محددة من أجل كفالة مشاركة المرأة في عملية بناء السلام، وتشدد على أن المرأة شريكة هامة في دعم الأعمدة الثلاثة

بمتهى الفعالية عندما يتوفر لديها حسن النية والدعم الفعال من العضوية الواسعة التي خلفها.

من الواضح أن تلك ليست المناسبة التي أتطرق فيها لكل التفاصيل الواردة في سائر فصول التقرير. وعلى الرغم من أن الميسرين المشاركين يعتقدون أن التوصيات يجب أن تعمل معا جنبا إلى جنب وأنها تشكل كلا متماسكا، أعتقد أن الفصل المتعلق بالعلاقات الرئيسية التي أكثرها فائدة للتعليق عليه في إطار جلسة اليوم.

ونعرف أن العلاقات المؤسسية داخل الأمم المتحدة يمكن أن تكون حساسة جدا. إذ أن لجنة بناء السلام منذ مولدها، قبل خمس سنوات، ما فتئت تسعى لشق طريقها في هذه المنطقة الحساسة. والأبوان، الجمعية العامة ومجلس الأمن تجمعهما علاقة ببعضهما البعض، ليست دائما علاقة سلسة. ومع ذلك، كما نذكر في تقريرنا، فإن الهيئتين كليهما تعززان المسؤوليات المتأصلة في الدور الأبوي. وما من تحليل نزيه لآلية بناء السلام يمكن أن يتردد في أي مناقشة لكيفية تلاقي هاتين المسؤوليتين.

في الفصل الرابع من تقريرنا، الذي يتطرق إلى العلاقات الرئيسية، هناك فقرات محددة تركز على علاقة لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن. وشدد الميسرون على الشرط المزدوج لإتاحة الحيز واكتساب الحيز. وقد اتخذنا مؤخرا خطوات إيجابية، ولكننا نعرب عن قلقنا إزاء التفاعل المحدود والفرص الضائعة. ومع ذلك، نسترسل قائلين إننا نعتقد:

”بأن المنافع التي تتحقق من خلال علاقة معززة وأكثر عضوية بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام حيث توجد حالياً إمكانية خلق دينامية جديدة بين مجلس أمن أكثر تفهماً وبين لجنة بناء للسلام أفضل أداء.“ (S/2010/393، المرفق، الفقرة ١٠٧)

مشاركة المرأة في بناء السلام، ولا سيما خطة العمل ذات النقاط السبع التي تكمن في جوهر التقرير. إن كلاً من الالتزامات السبعة هام بمفرده؛ فتأثيرها الجماعي يدل على أهميتها الحقيقية. والتحليل المتعلق بالالتزامات ذو نوعية عالية، والتقرير ككل واضح ومقنع.

مثلاً قلت، السبب المحدد الذي جعلني أطلب الكلمة يتعلق بتقرير استعراض بناء السلام، الذي قدمه الميسرون قبل قرابة ١٢ أسبوعاً، في ١٩ تموز/يوليه. يبلغ حجم التقرير حوالي ٤٠ صفحة. وفي أي منظمة تعاني من عبء حجم الورق، لا يتوفر الوقت لكل الجالسين حول هذه الطاولة لقراءة التقرير بكامله. لذلك توفر مناقشة اليوم فرصة لإبراز جوانب على أهمية خاصة بالنسبة لمجلس الأمن.

ولوضع سياق للملاحظات بشأن هذه الجوانب المحددة، من المهم أن نشدد على النهج الذي اتبع في إعداد تقريرنا. وكما شدد زميلي، ممثل المكسيك، فقد كانت العملية مفتوحة جدا وتشاورية، وتحلت بحس حقيقي بالقصد المشترك فيما بين جميع الذين ساهموا في إعداده. وذلك القصد المشترك هو ببساطة، مساعدة آلية بناء السلام في الأمم المتحدة على الوفاء بإمكانيتها لتضطلع بدورها الذي توخاه لها قادة العالم عندما اجتمعوا في القمة العالمية في عام ٢٠٠٥.

وبوصفي ميسرا مشاركا، سعيت طوال الوقت للحفاظ على روح العملية، أي تحليل المسائل بأمانة واقتراح توصيات قابلة للتنفيذ. إذ أن التوقعات تختلف فيما بين الذين يقدمون المعطيات، ونسعى إلى تحديد النهج التي يمكن أن تحافظ على تماسك الدول الأعضاء، بينما تصمد أمام الاختبار الأساسي لتعزيز هيكل بناء السلام. وفي الواقع أن هذين الهدفين لا ينبغي أن ينظر إليهما بوصفهما مجاورين لبعضهما البعض: ذلك أن آلية حفظ السلام سوف تعمل

ولم ننجز بصورة جماعية ما فيه الكفاية. وتوجد فرصة الآن لاتخاذ خطوات حقيقية ومحددة.

أمل أن تسود المواهب البناءة وأن يتم الالتزام بمتابعة استعراض بناء السلام بطريقة هادفة وعقلانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكر الأمين العام على بيانه، ونشكر رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته الإعلامية. وبالطبع، فإن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ولكني مع ذلك أود أن أضيف عددا من التعليقات المحددة.

إن تحويل حالات الصراع يتطلب من الأمم المتحدة أن تنظر باستمرار في أساليب عملها فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وذلك في ضوء تعقد الطبيعة المتعددة الجوانب لعمليات حفظ السلام. وتشدد المملكة المغربية على أهمية تحسين دور لجنة بناء السلام، الهيئة الهامة، لتمكينها من ضمان فعاليتها الهيكلية والتنظيمية والعملية، بما في ذلك تمويل صندوق بناء السلام.

إن بلدي يحيط علما باهتمام باستعراض الميسرين المشاركين لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة (S/2010/393، المرفق). وتوصياتكم جديدة بالاهتمام المستدام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية، وتعزيز المساواة، وموظفي مكتب دعم السلام في الأمانة العامة، وتوليد زخم جديد في التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

إن بناء السلام لن يكتب له النجاح الذي ننشده من دون المشاركة الفعالة للدولة المضيفة ابتداء من اللحظة التي

أرى أن الفقرات المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام والواردة في نفس الفصل، تستحق أيضا قراءة متأنية. وقد اعترف صراحة الميسرون المشاركون بالصلاحية التي يمنحها الميثاق للمجلس فيما يتعلق بولايات حفظ السلام. وتماشيا مع هذه الصلاحيات، نشير إلى القيمة المضافة، وهي أن أي أداء أفضل للجنة بناء السلام، سيضاف إلى مداورات المجلس في المراحل المتعاقبة بشأن صوغ الولاية وتجديدها، وتناول مسألة تقليص العمليات. وفي ذلك القسم أيضا، يتركز تشديدنا على الدورية المُعدّة. ونلتمس حالة توفر فيها لجنة بناء السلام مشورة أكثر تركيزا ويتفهم المجلس بأن مداواته ستعزز بالاستفادة من تلك المشورة بطريقة منظمة.

وكما جاء في أجزاء أخرى من التقرير، فإن توصياتنا الموجزة في نهاية الفصل الرابع تجسد التحليل السابق.

لقد كانت المهمة بالنسبة لنا بوصفنا ميسرين مشاركين تتمثل في إصدار تقرير نزيه ومتوازن وقابل للتنفيذ على أساس مشاوراتنا. وبالطبع، فإن الأمر يرجع إلى الأعضاء ليقرروا تنفيذ توصياتنا، والأمر يعود للجمعية العامة ومجلس الأمن لكي يعملوا في آن واحد على اتخاذ قرار يصاغ بعبارة تكون في نظرهما مناسبة جدا. فالميسرون لا يتقدمون بمطالب؛ ودورنا عند هذه النقطة هو التوضيح والتشجيع.

لقد ركزت في ملاحظاتي لأنني، في خضم ردود فعل على التقرير إيجابية جدا بصورة عامة، وهناك حساسية واضحة في بعض الأوساط إزاء ما يذكره التقرير عن العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وسيكون من المؤسف جدا لو سادت وجهة نظر ضيقة وتداعى الآن الحس بالقصد المشترك الذي اتسمت به جدا العملية. إن ما يوحدنا جميعا هو هدف تعزيز بناء السلام. إنها مهمة ضخمة ومعقدة،

اقتناع بأن الجهاز الجديد، بقيادة السيدة ميشيل باشلي، سوف يسهم بدوره إسهاما قيما في بلوغ هذا الهدف.

ومهما قلنا، فلن نتمكن من التأكيد بالقدر الكافي على الحقيقة التالية: إن التكاليف المتصلة ببناء السلام ضئيلة حينما تقارن بتكاليف الصراع، ولا يمكن الوفاء بها بدون الدعم السياسي والأخلاقي والمالي من جانب الدول، ولا سيما الدول المجاورة التي يجب عليها، أولا وقبل كل شيء، أن تمثل متطلبات حسن الحوار وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وهي شروط مسبقة لتعزيز العلاقات الودية وبناء السلام وإرساء الأمن الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على إعطائي الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتوיד هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

إن تقرير الأمين العام المرحلي بشأن بناء السلام (S/2010/386) وتقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) يبينان الخطوات الهامة التي اتخذت لتحسين استجابة المجتمع الدولي في حالات ما بعد انتهاء الصراع من أجل تحقيق السلام الدائم. ونحن هنا اليوم لننظر في سبل مواصلة التقدم.

إن التمويل القابل للتنبؤ به والذي يتم توفيره في الوقت المناسب، والمتوافق مع أولويات بناء السلام الوطنية،

تُنشر فيها أي عملية من عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن الخبرة التي اكتسبتها لجنة بناء السلام تبين أنه ما من عمل من أعمال بناء السلام يمكن أن ينجح من دون أن يتضمن أنشطة اجتماعية واقتصادية، من قبيل إنعاش الاقتصاد، وتوظيف الشباب، ووضع الهياكل الأساسية، وتوفير الخدمات الأساسية. وكما فعل المتكلمون السابقون، أريد أن أشدد على الحاجة إلى نهج تشاركي نحو بناء السلام يشمل البلدان المضيفة، والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والمأخين.

وهنا أرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة لتشكيل شراكة نشطة في بناء السلام مع البنك الدولي. غير أننا نعتقد أن المشاورات المنتظمة فيما بين البنك الدولي، ولجنة بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب دعم السلام وإدارة عمليات حفظ السلام سوف تمكن الأمم المتحدة من مواصلة استراتيجياتها نحو الدول الخارجة من صراعات.

إن بناء السلام بحكم طبيعته عملية مدنية أكثر مما هي عسكرية. ولذلك، وكما أكد الأمين العام في تقريره بشأن بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (S/2010/386)، فإن من الأمور الأساسية كفالة إيجاد القدرات المدنية اللازمة في مجالات متخصصة ومحددة، مثل الوساطة، وإصلاح العدالة، وإصلاح القطاع الأمني.

وعلاوة على ذلك، لن يكون بناء السلام فعالا إلا عندما تشارك المرأة بنشاط وفعالية في مجتمعاتها. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم الالتزامات السبعة الواردة في خطة العمل المقترحة في تقرير الأمين العام (S/2010/466). إننا نعتقد أن مشاركة المرأة على نطاق أوسع في الحياة السياسية، وعمليات الوساطة وتخطيط الأنشطة الحساسة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع سوف تعزز السلام الدائم. ونحن على

المرأة في جميع مراحل ومستويات العمليات السلمية وجهود بناء السلام. إن أركان السلام الدائم الثلاثة - الانتعاش الاقتصادي، والوثام الاجتماعي والمشروعية السياسية - لا يمكن أن تتحقق بدون المشاركة الفعالة للمرأة. ومع ذلك، فإن إحصاءات الأمم المتحدة تشير إلى أن معدل مشاركة المرأة في مفاوضات السلام الرسمية بلغت أقل من ٦ في المائة. إن خطة العمل الواردة في تقرير الأمين العام تقدم اقتراحات مفيدة وعملية عن كيفية التصدي للتحديات الحالية، ونحن نتطلع إلى المضي بها قدما بطريقة ملائمة.

لقد وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية شاملة لتنفيذ القرار ١٢٣٥ (٢٠٠٠)، واعتمد مجلس أوروبا في تموز/يوليه من هذا العام مؤشرات لقياس التقدم في تنفيذ التزاماتنا. والاستراتيجية الشاملة تكملها خطة عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين في التعاون الإنمائي التي تلزم الاتحاد الأوروبي، من جملة أمور أخرى، تلزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز بناء القدرات في الدول الضعيفة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٣٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

وأود أن أنتقل الآن إلى الخطوة الأخيرة لاستعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠. لقد كان الاتحاد الأوروبي، منذ البداية، داعما قويا لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وعمل بلا كلل في إطار التشكيلات القطرية المخصصة. وخلال الأشهر القليلة الماضية، ظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بقوة أيضا بتكليف استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ بالنجاح. ويود الاتحاد الأوروبي أن يثني على العمل الاستثنائي الذي اضطلع به الميسرون المشاركون الثلاثة، ونحن نتطلع إلى اعتماد قرار ملائم في موعد لاحق.

إن إدراج ليبريا مؤخرا في جدول أعمال لجنة بناء السلام، مع تواجد بعثة سلام كبيرة في البلد، يمثل فرصة سانحة لتنفيذ عدد من المقترحات المتضمنة في التقرير

والانتشار السريع للخبراء المدنيين ذوي المؤهلات العالية للمساعدة على بناء القدرة الوطنية، والشراكة القوية مع المؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة الإقليمية، كل تلك مجالات ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل فيها.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحقق هذه الأهداف بمعزل عن غيرها من الأهداف الأخرى. والاتحاد الأوروبي على أتم استعداد لمديد المساعدة والعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة. ويمثل نشر الاختصاص المدني الدولي واحدا من المجالات التي ما فتئ الاتحاد الأوروبي يشارك فيها بقوة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تضاعف نمو الجوانب المدنية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية وفي إدارة الأزمات. وللإتحاد الأوروبي حاليا تسع بعثات مدنية تضم ما يقارب ٢٠٠٠ موظف معار، منتشرين في ثمانية مسارح عمليات مختلفة. ونحن نتطلع إلى نتائج استعراض القدرات المدنية الدولية في مطلع العام القادم، ونتطلع بصفة خاصة إلى الكيفية التي يمكن بها توسيع وتعميق مجمع الخبراء بمشاركة الجنوب العالمي.

وبالمثل، تكتسي التقييمات العامة والتخطيط والاستراتيجيات أيضا أهمية بالغة. ومنذ مطلع عام ٢٠٠٧، تعاونت المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة والبنك الدولي في وضع برنامج للتعاون بشأن تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الأزمات فيما يتعلق بسيناريوهات الكوارث الطبيعية والصراعات. وقد أدت هذه الشراكة الثلاثية دورا رئيسيا في السيناريوهات الصعبة الأخيرة، كتلك التي وقعت في هايتي وباكستان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). وإذ نحني في هذا الشهر الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، علينا أن نضاعف الجهود لتعزيز مشاركة

وأود أن أشدد على أن الجمهورية التشيكية تتفق بالكامل مع تقديركم لأهمية بناء السلام في مرحلة مبكرة عقب انتهاء الصراع. فقد بينت التجارب على مدى العقد الماضي بوضوح أن عمليات الأمم المتحدة بمفردها لا تكفي لكسر الحلقة المفرغة لانتكاس البلدان في الصراع المتجدد. وحفظ السلام ينبغي أن يكون مقترنا بجهود بناء السلام منذ المراحل الأولى لنشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. لقد تغير طابع الصراعات في الفترة الأخيرة، وينبغي للأمم المتحدة أن تتكيف وفقا لذلك. إن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (S/2010/304) وتقريره المرحلي في تموز/يوليه (S/2010/386)، يبينان بوضوح إقرارا عاما بهذه الحقيقة.

إن الجمهورية التشيكية تكرر اهتماما فائقا للجنة بناء السلام، وهي هيئة ضمن منظومة الأمم المتحدة، تساعد البلدان في جهودها لبناء السلام. وقد منحنا عملية استعراض هذا العام فرصة لتقييم النتائج المحرزة ولصياغة توصيات لتحسين عمل اللجنة في المستقبل.

إننا نرحب بإقامة لجنة بناء السلام خلال سنوات وجودها الأربع علاقات عمل مثمرة مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن ما زال هناك مجال واسع لمزيد من التحسين. وبالنظر إلى أساليب عمل لجنة بناء السلام الواردة في القرار التأسيسي، يمكن أن نقول إن اللجنة لم تبدأ بعد بصياغة معايير الخروج من أجل فض الاشتباك.

وكذلك يمكن تطوير التعاون مع مجلس الأمن بصورة أكبر. وبحسب ما جاء في ولاية لجنة بناء السلام، فإن على اللجنة أن تقدم النصح إلى مجلس الأمن ليس فحسب بخصوص البلدان المدرجة ضمن جدول أعمالها بل أيضاً بخصوص البلدان التي يُتوقع أن تستضيف في المستقبل عملية

(S/2010/393، المرفق). وهي أيضا حالة صالحة لإثبات القيمة المضافة للجنة بناء السلام من خلال تعزيز الربط والاتساق المبكرين بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بعزم المجلس على تحسين التفاعل مع لجنة بناء السلام والاستفادة أكثر من دورها الاستشاري، كما يؤكد ذلك من جديد البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا أن لجنة بناء السلام لها دور هام في المساعدة على دعم التقريرين المعروضين علينا اليوم، وهي بذلك تعزز جهود بناء السلام.

وفي الختام، إن تقرير الأمين العام الأخيرين بشأن بناء السلام ومشاركة المرأة في بناء السلام، بالإضافة إلى استعراض لجنة بناء السلام، ساعدوا جميعا على توليد زخم سياسي متجدد للمشاركة الجماعية في تحسين المساعدة إلى البلدان الخارجة من الصراعات.

إن واجبنا الآن هو أن نحدث تغييرا إلى الأفضل في الميدان. والاتحاد الأوروبي مستعد لتحمل مسؤولياته ولمساعدة الأمم المتحدة في الاضطلاع بهذه المهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد تشيرفينكا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي بالكامل البيان الذي أدلى به للتو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونحن نقدر تقديرا بالغا جهود بلدكم لتعزيز بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. إن المناقشة على المستوى الوزاري في تموز/يوليه ٢٠٠٩، التي جرت بمبادرتكم (انظر S/PV.6165) ومناقشة المتابعة اليوم تمثلان أفضل برهان على التزام أوغندا ببناء السلام.

أطراف منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية، والمنظمات والجهات المانحة الإقليمية ودون الإقليمية، على إقامة تعاون وثيق فيما بينها. ولدينا القناعة بأن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى الآخرين لتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم على تنظيمكم هذه المناقشة المهمة، ونشكر الأمين العام على تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) وعن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466).

كما نشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، السفير فتينغ، على إحاطتهما الإعلاميتين. وتأتي هذه المناقشة في وقت حرج بالنسبة لعملية بناء السلام، كما يشهد على ذلك الموقع المركزي الذي احتله بناء السلام في الخطاب الدولي، بما في ذلك استعراض لجنة بناء السلام (S/2010/393، المرفق).

وبالرغم من تعدد جهود بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة المشاركة الأخرى، يبدو أننا نحرز تقدماً جديداً كما كشف عن ذلك الأمين العام في تقريره. لكن ثمة عمل كثير لا يزال يتعين القيام به. فالبلدان الخارجة من النزاعات تواجه تحديات متعددة وتحتاج إلى المساعدة الدولية. غير أنه ينبغي إتاحة الفرصة لهذه البلدان لتحديد الأولويات التي من شأنها توطيد السلام وتعود بالنفع على السكان. وبعبارة مختصرة، يجب أن تظل الملكية الوطنية الأساس الذي تقوم عليه كل جهود بناء السلام.

حفظ سلام، بالإضافة إلى تلك التي بلغت مرحلة إنهاء العملية.

وفي ذلك السياق، نحن نرحب بالقرار القاضي بإدراج ليبيريا في جدول أعمال اللجنة. فلأول مرة يُدرج بلد في جدول الأعمال بينما يجري فيه نشر عملية كبيرة لحفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يضع اللجنة أمام تحديات جديدة يمكنها، وبالتالي، من اكتساب خبرة جديدة.

إن كل شيء يبدو أولوية حين يكون البلد خارجاً من النزاع. وتتطلب مساعدة بلد كهذا في جهوده الواسعة لبناء السلام توفر طائفة واسعة من الخبراء من مختلف التخصصات لتغطية مجالات تشمل إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستعادة الوظائف الحكومية الرئيسية، وبناء الإدارة الوطنية، والتعليم والصحة، وإعادة تنشيط اقتصاد البلد. وفي مثل هذه الظروف، من المستحيل توفير الخبرة المطلوبة بدون اللجوء إلى القدرات المدنية. لذلك يجب أن نحسن عملية تحديد الخبراء المدنيين وتوظيفهم ونشرهم. ومن الضروري التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية.

وإذ يرحب وفد بلدي بالتقرير الثاني للأمين العام المعروض علينا اليوم، المتعلق بمشاركة المرأة في بناء السلام، فإنه يود أن يشير إلى الاهتمام الذي يحظى به دور المرأة في بناء السلام. تمثل النساء أكثر من نصف السكان الناشطين اقتصادياً، ويضطلعن بقسط مهم من أنشطة بناء السلام. وبدون مشاركة المرأة على نحو فعال، لن يحالف النجاح جهود بناء السلام، كما أشار إلى ذلك عدد من الوفود. لذلك فنحن نؤيد خطة العمل المكونة من سبع نقاط المتضمنة في تقرير الأمين العام.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية أن تعمل كل الأطراف الفاعلة المشاركة في بناء السلام، بما في ذلك

وفي ذلك الصدد، يظل للتمويل الجيد التوقيت والذي يمكن التنبؤ به أهمية حاسمة في بلوغ أهداف بناء السلام. ويتطلب ذلك، بالتأكيد، موارد أكثر من القدرة التمويلية المتاحة لصندوق بناء السلام. لذلك يجب على الأمم المتحدة أن تبحث عن طرق مبتكرة لتمويل برامج بناء السلام وأنشطته. ينبغي أن نستمر في استكشاف مدى إمكانية استخدام الاشتراكات المقررة كوسيلة لضمان انطلاقة البداية لأنشطة بناء السلام حينما تنتقل البعثات من حفظ السلام إلى بناء السلام.

وعلاوة على ذلك، على ضوء المناقشة الجارية بشأن العلاقة الوثيقة بين حفظ السلام وبناء السلام، تؤكد جنوب أفريقيا مجدداً الرأي القائل بأنه ينبغي إدماج عناصر بناء السلام في ولايات حفظ السلام. ونحن نرحب بالرغبة التي أعرب عنها المجلس في "زيادة الاستفادة من الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام" بحسب ما ورد في مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا. إن قيام لجنة بناء السلام باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (S/2010/393، المرفق) قد أحدث زخماً سياسياً كبيراً يجب المحافظة عليه واستدامته.

نحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام في تعزيز شراكتها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، لا سيما جهوداتها في إضفاء الصبغة المؤسسية على علاقتها بالاتحاد الأفريقي. إن الأمم المتحدة ستستفيد من التفاعل الوثيق مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بأنشطة الوقاية وصنع السلام وبناء السلام. وفي الحقيقة، نمة رأي راسخ مفاده أن البلدان القريبة من البلدان الخارجة من النزاعات لديها معرفة أفضل بالحالة في تلك البلدان.

ويوضح تقرير الأمين العام أن بعض جوانب القصور قد تم تلافيتها في مجالي القيادة والمساءلة من حيث علاقتهما ببناء السلام عقب انتهاء النزاع. ونحن سعداء بملاحظة التقدم المحرز في جهود ردم الفجوة من حيث القيادة في البعثات الميدانية، خاصة في هايتي والصومال وتشاد وكوت ديفوار وأفغانستان.

لا يمكن تحقيق التنمية بدون إحلال السلام، والعكس صحيح. فهما يعززان بعضهما بعضاً، ويجب السعي إليهما بصورة متزامنة. وفي ذلك الصدد، نرى أن الأطر الاستراتيجية المتكاملة يجب أن تكون شاملة ومتسقة، وأهم من ذلك، يجب أن تكون متداخلة عضويًا مع السياق الذي سيجري تطبيقها فيه.

وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة الدعوة إلى المزيد من التعاون والتنسيق والتفاعل بين مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة، مثل المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة، والمناخين والسلطات الوطنية لدى التصدي للأولويات الوطنية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وفي ذلك الصدد، يجب أن يضطلع تطوير القدرات المدنية بدور رئيسي في دعم وتنمية المجالات ذات الحساسية بالنسبة لتوطيد السلام عقب النزاع، مثل تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن. ونهيب بالجهات المانحة موائمة تمويلها وبرامجها مع برامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالحكومات الوطنية من أجل كفاءة الاستدامة والمزيد من التنسيق والفعالية.

وسنظل نشدد على أهمية بناء القدرات المحلية وتوفير التدريب بهدف تحسين القدرات القائمة بالفعل على المستوى الوطني، إذ إن هذه القدرات تكون في معظم الأحوال مستعدة ومتاحة وراغبة في المشاركة الفعالة في إعادة بناء بلدانها.

ونعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام اللذين تجري مناقشتهما اليوم (S/2010/386 و S/2010/466). والتقريران يثران الخطاب المتطور لبناء السلام ويحسنان استجابتنا الجماعية للتصدي لتحدي بناء السلام.

والتقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع إضافة جوهريّة لسابقه الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/304). وفي التقرير السابق، عرض الأمين العام برنامج عمل لتنفيذ استجابات متسقة وفعالة ويمكن التنبؤ بها لتلبية احتياجات بناء السلام في البلدان الخارجة من النزاع. ويشير التقرير الحالي إلى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ذلك. وفي هذا السياق، نلاحظ الدور الإيجابي الذي يضطلع به الفريق التوجيهي المتكامل الذي يضم عناصر فاعلة في مجالي السلام والأمن والمجالين الإنساني والإنمائي على نطاق الأمم المتحدة. ويمكن للفريق تعزيز استجابة الأمانة العامة لاحتياجات بناء السلام.

ومن المهم بشكل حيوي أيضا تحقيق تحسن مواز في التعاون بين المقر والفريق القطري، إلى جانب تعزيز مكتب المنسق المقيم. وفي الوقت ذاته، سيكون من المهم كذلك إيضاح الصلات بين استراتيجيات بناء السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي يطرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المانحين متعددي الأطراف.

وتتفق مع الأمين العام في أن المجالات الأساسية ذات الأولوية لبناء السلام هي السلامة والأمن الأساسيان والدعم المقدم للعمليات السياسية وتوفير الخدمات الأساسية واستعادة المهام الحكومية الأساسية وإعادة تنشيط الاقتصاد. ونعتقد أن تنمية القدرات الوطنية سيظل حجر زاوية لجميع جهود بناء السلام. وإصلاحات القطاع الأمني، إلى جانب تعزيز القدرة الوطنية على إدارة النزاعات بين المجتمعات

وأحاط وفدي علماً بتقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام. فبمقدور النساء أن يضطلعن بدور مهم بوصفهن أطرافاً فاعلة في عملية التغيير، وتنظر جنوب أفريقيا على الدوام إلى مشاركة المرأة في حالات ما بعد النزاعات على اعتبار أن لها أهمية حاسمة في بلوغ السلام. ولهذا الغاية فإن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٠، الذي نحن على وشك الاحتفال بذكره السنوية هذا الشهر، قد جاء استجابة للحاجة إلى إشراك النساء بصورة كاملة في تعزيز السلام واضطلاعهم بدور محوري في إعادة البناء والتنمية في فترات ما بعد النزاعات في بلدانهم. وسنظل على اقتناع بأن المرأة يجب أن تنال الدعم اللازم من أجل أن تتمكن من الاضطلاع بدور فعال وبارز في توفير القيادة لعمليات بناء السلام والمشاركة الكاملة في العمليات الإنمائية في بلدها.

وفي الختام، نرحب باعتماد مشروع البيان الرئاسي بشأن بناء السلام عقب فترات النزاع، ونؤكد مجدداً أن جنوب أفريقيا ستظل ملتزمة بجهود الأمم المتحدة الرامية لاستدامة السلام. وستستمر جنوب أفريقيا في العمل بانسجام مع المجتمع الدولي في سعيه لمنع نشوب النزاعات في المناطق التي لم تقع فيها بعد، وإيجاد حلول دائمة في المناطق التي لا تزال فيها النزاعات قائمة، وتوطيد السلام في المناطق التي توقفت فيها النزاعات المفتوحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل باكستان.

السيد أندراي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن ممثلي الدائم. ويود وفد باكستان أن يتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على ترتيبكم لعقد هذه المناقشة، وأن يتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس. كما نشكر الأمين العام والسفير فيتيج، ممثل ألمانيا، على إحاطتهما الإعلاميتين المهمتين.

والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المساهمة بقوات والإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة.

وللجنة بناء السلام، بتشكيلها الفريد وولايتها المحددة، دور محوري في هيكل بناء السلام. وينبغي ألا تقلل من أهمية الإنجازات التي حققتها اللجنة خلال السنوات الخمس الأولى من عمرها. وسيتحسن عمل اللجنة مع استمرار تطور التصور العالمي لبناء السلام ومع زيادة الموارد المتاحة لاستجابتنا الجماعية. ومن ثم، فإن من الأهمية بمكان عدم العبث بتشكيل اللجنة أو هيكلها. وينبغي ألا نقبل بأي تغيير في تشكيل اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بتمثيل البلدان المساهمة بقوات، لأنه لن يؤدي إلا إلى إضعاف الروابط المؤسسية وغيرها من الروابط الهامة بين حفظ السلام وبناء السلام.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على أنه لا يوجد حل سحري يمكن أن يعجل بتهيئة الظروف المواتية لبناء السلام. فهذه الظروف - وهي تحديدًا، الأمن والاستقرار السياسي - لا يمكن جعلها مستدامة إلا إذا كان مسعانا الجماعي لبناء السلام يهدف إلى إحلال السلام، وليس كسبه أو فرضه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن

لمثلة مصر.

السيدة جندي (مصر): أود أولاً أن أبدأ بالتعبير عن التقدير لبلدكم الشقيق أوغندا لتنظيم هذه الجلسة الهامة حول بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات. وأن أرحب بتقرير الأمين العام حول جهود الأمم المتحدة في بناء السلام (S/2010/386). بما يتضمنه من توصيات ومقترحات هامة.

فقد طورت الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية وفعلت من تعاملها مع بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات، من خلال منظومة متكاملة أنشأتها الجمعية العامة

المخلىة، تسد الفجوة في قدرة أي بلد على بناء السلام المستدام. غير أن تحقيق النجاح يستوجب أن تركز جميع مبادرات بناء السلام على الشعب في ضوء الاحتياجات المحددة أو الظروف المتوطنة في أي حالة من حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وفي سياق البعد الإنساني لبناء السلام. فإن تقرير الأمين العام عن المرأة وبناء السلام صريح وموضوعي. والتقرير يعرض خطة عمل مؤلفة من سبع نقاط تدرج المنظور الجنساني في مساعي بناء السلام.

ونعتقد أن إحلال السلام الدائم بعد انتهاء النزاع سيظل هدفا بعيد المنال ما لم نحسن ظروف المرأة والشرائح الضعيفة الأخرى في المجتمع. ولتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي في الأجل الطويل، فإن إتاحة الخدمات الصحية والتعليمية وإمكانية تنظيم المشاريع للمرأة أمر ضروري. ومشاركة المرأة في الوساطة وصياغة السياسة العامة في مختلف جهود بناء السلام يمكن أن يكون عاملا مضاعفا للقوة. غير أنه ينبغي ألا نهان بشأن التمسك بمبدأ الجدارة والسياقات المؤسسية الشاملة والتقييد الصارم بالروح المهنية.

إن تحدي بناء السلام يزداد تعقيدا جراء الخطر

الأكيد للسقوط في براثن الصراع مرة أخرى. ويمكن التصدي لهذه التحديات بزيادة التنسيق في تقييم أنشطة بناء وحفظ السلام والتخطيط لها، حيث يجب تعريف العمليتين بوضوح في علاقة تكاملية. وذلك أمر في غاية الأهمية في ضوء أن أهداف بناء السلام في الأجل الطويل ترد الآن في ١٠ على الأقل من ١٦ بعثة لحفظ السلام. وينبغي ألا يعني هذا التداخل انتفاء خصوصية نظامي حفظ السلام وبناء السلام. ولا يمكن لبناء السلام وحفظ السلام أن يعملوا معا إلا من خلال تفاعل دينامي بين الجمعية العامة ومجلس الأمن

أهمية التعامل مع هذا التوجه بقدر كبير من الحذر لضمان ألا يكون الهدف من ذلك هو توفير النفقات وإنما بناء قدرات الدولة المعنية - وفي إطار من الملكية الوطنية الكاملة - وذلك لتمكينها من بدء عملية بناء السلام من خلال تعزيز قدرة الدولة على تولى مهام الدفاع والأمن والبدء في عملية تنمية مستدامة شاملة.

فلا يمكن فصل عملية بناء السلام عن انطلاقة جهود التنمية المستدامة في البلدان الخارجة من النزاعات، ولا يمكن الحديث عن إرساء قواعد الحكم الرشيد وسيادة القانون وتطبيق المبادئ الديمقراطية والعدالة في مجتمعات يقهرها الفقر والمرض والجوع وتنقصها أسس الحياة الكريمة التي عددها المرجعيات الدولية. ومن هنا تكمن أهمية اختيار التوقيت الملائم لبدء عملية بناء السلام وتشكيل لبناتها بهدف توازن إرساء الدعائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحورية لضمان انطلاقة عملية التنمية المستدامة وتوفير الموارد المالية اللازمة خلال المراحل المبكرة لتسوية النزاع، والتي قد تتزامن مع مرحلة حفظ السلام، بحيث تعمل اللجنة بالتعاون الكامل مع الجهات الوطنية المعنية على تهيئة المناخ المناسب والحافز لانطلاقة عملية بناء السلام الشامل في البلد المعني تمهيدا لإنهاء ولاية عملية حفظ السلام.

وفي هذا الإطار، نتطلع إلى نتائج عملية استعراض القدرات المدنية الدولية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير التمويل اللازم لتوظيف الكوادر المدنية الدولية دون التأثير على الموارد المالية المخصصة حاليا لعمليات بناء السلام، ومراعاة خصوصيات واحتياجات الدول والمجتمعات التي سيتم توظيف مثل هذه الكوادر فيها لبناء القدرات الوطنية البشرية والمؤسسية، وتطوير علاقات الأمم المتحدة بالمنظمات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ودول الجنوب التي تزخر بقدرات بشرية وبخبرات متراكمة في مجال بناء السلام تتسق والاحتياجات الإقليمية في المنطقة والدول

في هذا المجال الهام. وبدأ المجتمع الدولي في إدراك أهمية ما تقرر من وثيقة مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ من إنشاء لجنة بناء السلام، ومن خلال ما حققته اللجنة من إنجازات على مدار خمس سنوات من العمل، جنبا إلى جنب مع جهود الأمين العام التي دعمت الاهتمام الدولي بهذا الموضوع.

وفي هذا الإطار، فقد دعمت مصر جهود بناء السلام في الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام والتي أصبحت أنشطتها تكتسب أهمية متزايدة انطلاقا من خبراتها المكتسبة والدروس المستفادة على مدار سنوات عملها الماضية ودورها الهام في تنسيق الجهود الدولية لمنع إعادة انزلاق الدول الخارجة من نزاعات مرة أخرى إلى مرحلة الصراع.

فقد تحول بناء السلام إلى عملية متعددة الأبعاد تتنوع أولوياتها لتتكامل فيما بينها ولتعضد الاستقرار والسلم والأمن والتنمية المستدامة الشاملة، وبما يتطلب إحراز تقدم على جميع محاوره وأولوياته من خلال منهج متوازن ومتزامن، وفقا لكل حالة على حدة، حيث يصعب الحديث عن حفظ السلم والأمن الدوليين دون التأكيد على محورية عملية الإصلاح الأمني ببعديه العسكري والاجتماعي، ولا تجدي جهود نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين دون توفير الاحتياجات الأمنية والتنموية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإعادة دمجهم بمجتمعاتهم ودون توافر العوامل الرئيسية المساعدة على ضمان السلام، ومنها الحوار الوطني الشامل والعدالة الاجتماعية ونزاهة القضاء واستقلالته وسيادة القانون وأن يتزامن ذلك مع بداية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ارتفعت مؤخرا وتيرة الأصوات المطالبة ببدء عملية بناء السلام بالتوازي مع عمليات حفظ السلام، ومصر ترى

السلام سنويا أسوة باجتماع المانحين للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في حالات الطوارئ الإنسانية، وذلك بهدف ضمان التمويل المتزايد في المرحلة القادمة. ونأمل أن يلقي هذا الاقتراح كل الدعم والتأييد من العضوية العامة بالمنظمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد روز (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان هناك الكثير من المناقشة بشأن أهمية بناء السلام في امتديات مختلفة طوال هذا العام. وما برحت الدول الأعضاء تشترك في استعراض لجنة بناء السلام، ونحن نشيد بأيرلندا وجنوب أفريقيا والمكسيك على قيادتهما للجهود التي نبذلها في ذلك الصدد. وما فتئت لجنة بناء السلام تشترك بفعالية لا في النظر في تحديات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها فحسب، ولكن أيضا في مسائل شاملة لعدة قطاعات وأوسع نطاقا، بما في ذلك علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية.

وقد نشطت مجموعة البلدان السبعة + مجموعة الدول الهشة والحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، بما في ذلك على هامش مؤتمر قمة الجمعية العامة للأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في الشهر الماضي، في تسليط الضوء على الآثار السلبية التي يتركها الصراع والهشاشة والعنف المسلح على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - وهي نقطة نتوقع أن يتم تأكيدها مجددا حينما يصدر البنك الدولي تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١.

والأهم من ذلك أن مجلس الأمن قد دأب بدوره على النظر بفعالية في هذه المسائل، إذ نظر في استراتيجيات الانتقال والخروج من عمليات حفظ السلام في شباط/فبراير (انظر S/PV.6270)؛ والمناقشة التي نظمتها اليابان بشأن بناء

المعنية، وتعزيز نموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذا المجال.

وهنا يكتسب بُعد المساواة وتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أهمية خاصة. ومن هذا المنطلق من الأهمية بمكان أن تقوم الجمعية العامة ومجلس الأمن بدراسة وتقييم تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) والأولويات السبع التي تتأسس عليها خطة العمل في هذا الشأن. ومن المهم أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار توافر الكوادر البشرية والمؤسسية في دول الجنوب التي تمتلك الخبرات اللازمة لتنفيذ مشاركة المرأة في بناء السلام، وأن يتم تنفيذ هذه الخطة بالتنسيق والتعزيز المتبادل مع كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي أنشأته الجمعية العامة مؤخرا.

ومن هذا المنطلق، من الضروري تعزيز قدرة لجنة بناء السلام على القيام بدورها وتطويرها بفعالية. وهو ما نأمل في تحقيقه من خلال دراسة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسبل تفعيل العملي للتوصيات والمقترحات الواردة في تقرير ميسري عملية استعراض لجنة بناء السلام، بالتنسيق مع البلدان المساهمة بالقوات والبلدان المساهمة ماديا.

يتطلب ما تقدم سرعة الانتهاء من إنشاء آلية مراقبة ومتابعة لضمان وفاء كافة الأطراف الوطنية والدولية بالتزامها المالية لتنفيذ أولويات بناء السلام؛ وضمان أن تتسق أولويات عمل آليات التمويل الدولية، وفي مقدمتها صندوق بناء السلام، مع أولويات بناء السلام بالدول الخارجة من النزاعات، وأن يتم تعزيز موارد هذه الآليات، خاصة صندوق بناء السلام، من خلال أساليب تمويل مبتكرة. وقد سبق أن اقترح وفد مصر في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة عقد مؤتمر للمانحين لصندوق بناء

العمل المفصلة الواردة في تقرير الأمين العام، التي ستسهم إسهاماً كبيراً، في حال تنفيذها، في بلوغ تلك الغاية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً لمناقشة مسار عمل متصل بالموضوع قيد النظر في هذا المجلس، وأعني تقرير الميسرين المشاركين عن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة (S/2010/393، المرفق). وتلخيصاً لما ذكره الميسرون المشاركون، يقترح التقرير مجموعة من التوصيات الموجهة إلى عدة جهات، إذا ما نفذت سيساعد ذلك على أن تكون لجنة بناء السلام أكثر أهمية ومرونة وتمكيناً، ويتوفر لها فهم أعمق من جانب الآخرين. وهذه النتيجة ستصب في صالح الدول الأعضاء كافة.

ويشير التقرير، وليس في ذلك أي مفاجأة، إلى أن من الأهمية بمكان لعمل المجلس، أن ينظر في احتياجات بناء السلام لدى ميلاد أي بعثة لحفظ السلام. وهذه النقطة أكد عليها المجلس مراراً وتكراراً، ومؤخراً في ختام اجتماع القمة الرفيع المستوى الذي عقده المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6389). وهذا يتطلب أصواتاً متعددة - سياسية وإنسانية وإنمائية وأمنية - في عمليتي إعداد ولاية البعثة واستعراض ولايتها. ووجود علاقة عضوية أوثق وأكبر بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام طوال انكباب المجلس على النظر في حالة ما قد يوفر منيراً يمكن أن تسمع فيه هذه الأصوات. وقد يساعد ذلك أيضاً على إحداث تغيير في طريقة التفكير، وهو ما دعا إليه التقرير، بعيداً عن الطريقة التي يغلب عليها حفظ السلام. ينبغي أن ينظر إلى حفظ السلام باعتباره جزءاً من جهد أوسع لبناء السلام والاستقرار، وليس غاية في حد ذاته.

وهذه التقارير الثلاثة تتطلب اهتمامنا. وهي، إلى جانب التقرير الذي انتظرناه بشغف عن استعراض القدرات المدنية، يمكن أن تؤدي إلى تحول في الطريقة التي تتصرف بها

السلام فيما بعد الصراع في نيسان/أبريل (انظر S/PV.6299)؛ ومؤخراً، وبطريقة أشمل، من خلال مؤتمر القمة الذي عقدته الرئاسة التركية الشهر الماضي (انظر S/PV.6389). وتمثل مناقشة اليوم مواصلة حسنة التوقيت لتلك المناقشات. فهي تجمع بين الخيوط الهامة للعمل، التي ينبغي أن تضع الأمم المتحدة بشكل جماعي في وضع أفضل لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من الصراعات.

وأول هذه الخيوط هو التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386). ونحن نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الطموح الذي ورد في تقرير الأمين العام في عام ٢٠٠٩ (S/2009/304)، ونقدر الصراحة في تقرير هذا العام في الاعتراف بأنه لا تزال هناك مجالات يتعين القيام فيها بمزيد من العمل.

إننا نحث على مواصلة هذا العمل على سبيل الأولوية، لا سيما فيما يتعلق بتوضيح أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وتعزيز العلاقة مع البنك الدولي. والرسالة الرئيسية التي يبعثها التقرير، كما نقرأها، هي أن بناء السلام جهد جماعي يتطلب اتباع نهج متماسك ومتسق ومتكامل، ليس من جانب الأمم المتحدة فحسب، ولكن من المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً أيضاً. وهذه رسالة تؤيدها.

وخطط العمل الثاني قيد النظر اليوم هو تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) الذي صدر مؤخراً. فالمرأة لا يجب حماية حقوقها في الحالات المتعلقة بالصراع فحسب، بل يجب أيضاً أن تشارك مشاركة كاملة وفعالة في جميع جوانب منع نشوب الصراعات وحلها وأنشطة بناء السلام إذا أردنا بناء سلام دائم. ونرحب بخطة

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإن إعادة البناء بعد انتهاء النزاع توفر فرصة سانحة لإنشاء دورة خيرة تبدأ من عمليات سلام أشمل. ويربط التقرير أيضاً بين مشاركة المرأة والمسألة الأعم المتمثلة في المساواة الجنسانية. فلا بد من إدماج المرأة في كل مراحل عمليات السلام وفي مؤسسات الحوكمة بعد انتهاء النزاع. ولا يجوز للأطراف الخارجية أن تملّي تكوين الوفود التفاوضية، ولكن هناك الكثير الذي يمكن عمله. فوسطاء السلام وأفرقتهم الداعمة يمكنهم كفالة توفير خيرة جنسانية كافية للأطراف؛ كما يمكنهم تنظيم مشاورات موازية مع المجموعات النسائية إن لم يكن لها مقعد على الطاولة.

وقد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير خاصة لدعم تمثيل المرأة في مؤسسات الحوكمة التي تنشأ بعد انتهاء النزاع. والأمم المتحدة تقوم في العادة بعمل المستشار في القرارات الحاسمة الأهمية، مثل تكوين الجمعيات التأسيسية أو اختيار النظام الانتخابي، بما في ذلك إمكانيات تخصيص حصص أو معاملة تفضيلية. ونرى أن هذه التدابير يمكن أن تكون فعالة ومبررة في ضمان قيام مؤسسات دولة تتمتع بقدر أكبر من الشرعية، مما يؤدي بدوره إلى سلام أكثر دواماً.

والتحويل حسن التوقيت والمرن والذي يمكن التنبؤ به ضروري لنجاح بناء الدولة بعد انتهاء النزاع. وقد اتخذت خلال الـ ١٢ شهراً الماضية خطوات لتشكيل صندوق بناء السلام على أساس مرجعية جديدة. كما أنجز عمل لا بأس به في سياق الشبكة الدولية المعنية بالنزاع وهشاشة البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن نجاح هذا العمل الصعب يتوقف إلى حد كبير على تعاون المانحين والبلدان الشريكة والأمم المتحدة والمنظمات والصناديق الدولية الأخرى.

الأمم المتحدة في عمليات السلام. ونثني على مجلس الأمن لتسليطه الضوء على هذه المسألة، وعلى دفع العديد من هذه العمليات إلى الأمام. وحرى بالمجلس الآن أن يستمر في تركيزه على هذه المسائل لضمان أن تتحول الأفكار الجيدة التي احتوت عليها هذه التقارير إلى عمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد فيانانن (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال: أيسلندا والدانمرك وفنلندا والسويد والنرويج.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئاسة الأوغندية والمجلس على النظر في هذه المسائل معاً وعلى الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح. وهذا يتيح للمجلس فرصة ممتازة لمناقشة بناء السلام بصورة شاملة.

حدد الأمين العام في تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386)، أهدافاً طموحة لكن حيوية الأهمية للأمم المتحدة في أن تصبح أكثر فعالية في دعمها للبلدان الخارجة من الصراع. ونحن نرحب بتقريره المرحلي، وبالخطوات المتخذة في تنفيذه حتى الآن. ونهنئ الأمين العام أيضاً على تقديمه خطة عمل استراتيجية بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام. ودول الشمال تؤيد تماماً توصياته الواضحة ونهجها الشامل، وهي مستعدة للاضطلاع بدورها في تحقيق هذه الخطوات.

وترى بلدان الشمال أن التوصيات التالية تستحق اهتماماً خاصاً: أولاً، المشاركة الشاملة للجميع باعتبارها مفتاحاً للسلام المشروع والمستدام؛ ثانياً، التمويل الكافي وحسن التوقيت لاحتياجات الرجال والنساء على السواء بعد انتهاء الصراع؛ ثالثاً، تحسين استجابة المنظومة ككل في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

وكيلاً للأمين العام ومديراً تنفيذياً. وتتعهد بتقديم كامل دعمنا للسيدة باتشليت ونأمل أن يكون لهذا الكيان المعني بالمرأة دور ريادي في مضمار المرأة والسلام والأمن. والتعاون الكامل لجميع جهات الأمم المتحدة الفاعلة ذات الصلة - مثل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية - سيكون أساسياً لكفالة تنفيذ نهج على نطاق المنظومة.

أخيراً، أود أن أختتم بالإشادة بالعمل الممتاز للميسرين الثلاثة لاستعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة لهذا العام. لقد بينت المشاورات أننا لم نحقق بعد المستوى المأمول. ومع ذلك، فقد ساعدت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام إلى حد ما في شغل ما وصفه الأمين العام في عام ٢٠٠٥ بـ "الفجوة الكبيرة" في آليات الأمم المتحدة. ونرحب بتقرير لميسرين (S/2010/393، المرفق) ونتطلع إلى استمرار الريادة القوية من جانب الأمين العام في دفع عمليات إصلاح بناء السلام قدماً.

وإذ أتكلم هنا في مجلس الأمن، فإن بلدان الشمال تود أن تبرز ملاحظات التقرير بأن ثمة إمكانية لتحقيق دينامية جديدة بين مجلس أمن أكثر تجاوباً ولجنة بناء سلام أفضل أداء. ونؤيد على نحو خاص التوصيات بأن يستفيد مجلس الأمن من مشورة لجنة بناء السلام في مرحلة مبكرة في صياغة ولايات حفظ السلام، عند تجديد الولايات، وعند الاقتراب من موعد السحب.

ونتطلع إلى مناقشة التقرير بتفصيل أكبر في موعد سيحدد لاحقاً وضمن أن تبقى بلدان الشمال الأوروبي شريكة ملتزمة يجعل لجنة بناء السلام وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ناجحين.

ونهنئ الأمين العام على إزمته منظومة الأمم المتحدة بضمان أن تكرر نسبة ١٥ في المائة على الأقل من أموال الصناديق التي تديرها الأمم المتحدة لدعم بناء السلام لصالح مشاريع هدفها الرئيسي معالجة الاحتياجات الخاصة للمرأة، أو النهوض بالمساواة الجنسانية أو تمكين المرأة. وبوصف بلدنا من المانحين، يسعدنا أن صندوق بناء السلام يستخدم حالياً مؤشراً جنسانياً وأن مكتب منع الأزمات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتجاوز نسبة الـ ١٥ في المائة المستهدفة حالياً. ومع ذلك، وفي كل صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية المتعددة المانحين لما بعد انتهاء النزاع، فإن النسبة أقل كثيراً من المستهدف. ونشجع الأمم المتحدة على العمل صوب تحقيق هدف الـ ١٥ في المائة.

إن الاستجابة المبكرة المتسقة تتطلب أدواراً محددة بوضوح وشراكات قوية من جانب الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وقد تحقق الكثير في مجالي القيادة والمساءلة وفي تطوير أدوات لشبكات استراتيجية متكاملة. إلا أنه ثمة حاجة إلى مواصلة الجهود، لا سيما فيما يتصل بالشراكات مع المؤسسات المالية الدولية.

والاستعراض الجاري للقدرات المدنية عنصر أساسي في إصلاح دعم الأمم المتحدة للبلدان الخارجة من الصراع. ويثلج صدرنا عمق هذا الاستعراض واتساع نطاقه، ونتطلع إلى التقرير القادم. فهناك حاجة إلى توصياته للتأكد من أن المجتمع الدولي يمكن أن ينشر نوع الدعم والخبرة السليم في الوقت السليم. وتبقى بلدان الشمال ملتزمة بإنجاح هذا الاستعراض.

وخطة العمل التي قدمها الأمين العام لضمان مشاركة المرأة في بناء السلام توفر مثلاً جيداً لاستراتيجية على نطاق المنظومة. ونحن نرحب بإنشاء كيان الأمم المتحدة المعني بالمرأة ونهنئ السيدة ميشيل باتشليت على تعيينها

مساعدة ملموسة للشعوب المعانية من الصراعات على شكل مكاسب السلام. والشباب العاطل عن العمل في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع مصدر مهم للاضطراب والعنف. ويجب أن تحظى عمالة الشباب، وإيجاد فرص العمل المدرة للدخل في الأرياف والخدمات الأساسية بالأولوية القصوى. وذلك من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في إيجاد بيئة مواتية للسلام المستدام والنمو الاقتصادي.

إن جهود المجتمع الوطني والدولي في الفترة المبكرة لانتهاء الصراع ينبغي أن تضمن التأييد الذي يمكن التنبؤ به في المجالات الرئيسية لبناء السلام، أي السلامة والأمن الأساسيين، ودعم العملية السياسية، وتقديم الخدمات الأساسية، واستعادة وظائف الحكم الأساسية والإنعاش الاقتصادي. ومن الضروري تحقيق توازن عادل بينها لتثبيت الحالة على وجه السرعة.

والأمم المتحدة ليست الطرف الفاعل الوحيد في مجال بناء السلام. إن المؤسسات المالية الدولية، وخصوصاً البنك الدولي، والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني تؤدي أدواراً هامة، كل في مجاله. ولتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، يؤيد وفد بلدي الدعوة إلى إنشاء آلية لإجراء مشاورات منتظمة على مستوى المقر بشأن البلدان المعانية من الأزمات والخارجة منها ذات الاهتمام المشترك على أساس اتفاق إطار الشراكة لعام ٢٠٠٨.

وينبغي ألا تكون النساء من الفئات التي تعاني من ويلات الصراع، بما تنطوي عليه من الصدمات النفسية والاجتماعية والوصم. إنهن صانعات السلام وهن الأساس ذاته للتماسك الاجتماعي والاستدامة الطويلة الأمد للسلام. وهن جزء لا يتجزأ من عملية التعمير وإعادة البناء في أي بلد. واتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) لم يسترع انتباه جميع الدول الأعضاء إلى العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد بيرغي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على تقلدكم رئاسة المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الخالص لكم على تنظيم هذه الجلسة في الوقت المناسب. وأشكر أيضاً الأمين العام على عرضه لتقريره الشامل عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) وعن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466).

إن بناء السلام أكثر من مجرد صنع السلام وحفظه. إنه مهمة متعددة الأوجه وطويلة الأجل تتطلب الالتزام الوطني والملكية الوطنية، والدعم الدولي المنسق والتماسك والمتكامل. وإن بناء القدرات الوطنية لتولي الحكم وأنشطة التنمية أساسية لمهمة بناء السلام. ويقع بناء السلام بين الأمن والتنمية، ويجمع بين الجانبين لكفالة استدامة السلام في البلدان الخارجة من الصراع. ولذلك، من المهم أن ننظر إلى الجانبين بوضوح وعلى نحو متسق.

إن اتباع "نهج واحد للجميع" لا ينجح في مجال بناء السلام. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدرس الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بنظرة متبصرة بغية كفالة نجاح المهمة.

والحوارات السياسية المستمرة فيما بين أصحاب مصلحة المصلحة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والإصلاح التشريعي وبناء المؤسسات لممارسة الحكم جزء من عملية التحويل.

إن الفريق العامل المعني بالدراسات المستقلة التابع للجنة بناء السلام قد وضع توصية بأن تولى الأهمية الحاسمة إلى تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع. وذلك ضروري لتقديم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية):

يرحب وفد بلدي بإجراء المناقشة بشأن التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386)، وتقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). ونشكر أيضا الأمين العام على بيانه هذا الصباح والبيان القيم الذي أدلى به رئيس لجنة بناء السلام السفير ويتيغ.

وتعتقد هذه المناقشة في الوقت المناسب تماما، ويُعزى ذلك جزئيا إلى استعراض لجنة بناء السلام الذي يُتوقع أن يَختتم قريبا بعد العمل الممتاز الذي اضطلع به الميسرون الذين عينهم هذا المجلس ورئيس الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يرسى الأساس لتقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام.

وأود أن أسلط الضوء على تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام وخطته ذات النقاط السبع، التي تضع المرأة على قدم المساواة حقا مع الرجل وتؤكد على مشاركتها الكاملة في عملية بناء السلام من البداية. وكما هو مبين في التقرير، فإن مشاركة المرأة حيوية في تعزيز الأركان الثلاثة للسلام الدائم: الانتعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والشرعية السياسية. ويبدو لنا أن العمل المنسق بين لجنة بناء السلام وجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة أساسي.

وكما قال الأمين العام، فإن عملية بناء السلام فرصة لإعادة بناء بلد من جميع جوانبه على وجه أفضل، وأحد أهم هذه الجوانب هو مركز المرأة ومركزها القانوني وحصولها على فرص العمل والعدالة من جملة أمور. ولهذا الجانب

على نحو متضافر لحماية المرأة والطفل من العنف خلال الصراعات فحسب، ولكنه أكد أيضا على دور المرأة بوصفها صانعة للسلام وبانية السلام.

إن تقرير الأمين العام حدد على نحو سليم دور النساء بوصفهن شريكات في دعم الأركان الثلاثة للسلام الدائم: الانتعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والشرعية السياسية. إننا نؤيد قيام النساء بدور أكبر في بناء السلام، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين ضمن عمل الأمم المتحدة. والنص القانوني على كفالة تمثيل النساء في الهيئات السياسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتمكين والعمل الإيجابي والبرامج المستهدفة هي بعض التدابير الأساسية لنقل المرأة إلى صدارة كل منحي من مناحي الحياة.

إن عملية استعراض لجنة بناء السلام سنة ٢٠١٠ قد وفرت فرصة ممتازة لإشراك جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في التقييم الجاد لمنجزات وقيود مشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام. لقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا لجعل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أكثر فعالية وكفاءة بغية تلبية تطلعات الشعوب المبتلاة بالصراع إلى السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام. وهي بحاجة إلى أن نوليها اهتماما دائما لإضفاء الاستقرار على الحالة ولجعل السلام مستداما.

ونعتقد بأن لجنة بناء السلام بحاجة إلى الاستشارة الكاملة من قبل مجلس الأمن حين مناقشة حالة البلد قيد النظر. وبوصفنا المؤسسين المشاركين للجنة بناء السلام، طلبنا أيضا تعزيز التنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالمثل، ندعو إلى إدماج عمل بناء السلام في عمليات حفظ السلام في مرحلة مبكرة حتى تساعد الجهود المبكرة للعمل المتعلق ببناء السلام في إضفاء طابع الاستقرار على الحالة عاجلا وليس آجلا.

وترحب شيلي بإنشاء فريق التكامل التوجيهي الشامل لدعم البعثات الميدانية بنهج شامل. وتؤكد أيضا على أهمية التنسيق مع المنظمات الإقليمية، التي نرى أنها أساسية وتتيح كفاءة أكبر في استخدام الموارد الدولية. وأشدد أيضا على التأكيد الذي وضع على بناء القدرة الوطنية في الدول الخارجة من الصراعات. إن هذا أمر مهم لإيجاد قيادة وطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالاستعراض الدولي الجاري حاليا للقدرة المدنية، استنادا إلى النشر المحتمل لفرق من الخبراء الدوليين، تتطلع شيلي إلى نشر التقرير وتؤكد على أنه كان جانباً مهماً من مشاركتها بصفتها عضواً في لجنة بناء السلام. وتفق في أن هناك دولا أعضاء ستشارك على نطاق واسع في هذه الفرق.

وأود، هنا، أن أشدد على أهمية التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب. بيد أننا نواجه في أحيان كثيرة صعوبات في تمويل هذا التعاون في مجمله. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن مشاركة البلدان المتقدمة النمو مهمة، ولذلك تجذب شيلي التعاون الثلاثي.

وأخيراً، تتشاطر شيلي قلق الأمين العام في ما يتعلق بالتمويل الكافي لصندوق بناء السلام، خاصة في وقت عصيب بالنسبة لنا جميعاً. وفي هذا الصدد، تؤكد شيلي مجدداً التزامها ببناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمثلة تايلند.

السيدة تشامونغكول (تايلند) (تكلمت

بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب. تود تايلند أن تشيد بالأمين العام على تقريره الرائع عن بناء السلام في المرحلة

الأخيرة - الحصول على العدالة - أهمية حاسمة، نظراً لأن المرأة من الضحايا الرئيسيين للصراعات. وحصولها على العدالة أمر حاسم، نظراً لأنها تعزز ثقتها بالدولة وبالعمليات السياسية للبلد.

وتؤيد شيلي أن الخطة المقترحة لبناء السلام ذات النقاط السبع تتجسد عنها نهج جنساني. وبغية نجاحها، يجب أن يوفر التنسيق السليم فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والتنسيق بينها والشركاء الخارجيين الآخرين، وخصوصاً المؤسسات المالية الدولية، التي تشارك في عملية بناء السلام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لكفالة وجود المرأة في مراكز قيادية سواء عن طريق التعيين المباشر أو الانتخاب الشعبي.

وأخيراً، نرحب باقتراح الأمين العام المتعلق باتخاذ تدابير محددة لكفالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، في الميدان، عن طريق إشراك المرأة في التنمية والبنية الأساسية والتوظيف وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي ما يتعلق بالتقرير المرحلي عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، ترحب شيلي بالتقدم المحرز منذ تقديم تقرير عام ٢٠٠٩ (S/2009/304). وتتفق شيلي في الرأي مع الأمين العام أنه، رغم أن عملية بناء السلام تحد وطني ومسؤولية وطنية، يضطلع المجتمع الدولي والأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم جدول الأعمال الوطني. وليس هذا دليلاً على التضامن فحسب ولكن أيضاً على الحاجة التي أحدثتها القرية العالمية إلى تبادل الدعم.

إن التقدم الذي لاحظته الأمين العام في تقريره في مجالات القيادة الفعالة والتنسيق والمساءلة مهم، كما هو الحال في تجربة الأمم المتحدة في هايتي من خلال بعثتها لتحقيق الاستقرار، التي تشارك فيها شيلي.

الأمين العام الرامية إلى تعزيز القدرات المدنية في الجنوب العالمي وبين النساء.

وتعتقد تايلند اعتقادا راسخا أن مشاركة المرأة في جميع جوانب صنع السلام وحفظ السلام والتنمية ستسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن المستدامين في الأجل الطويل في مجتمعات ما بعد الصراع. وحيث أن معظم المشاركين في الصراع هم من الرجال، فمن المهم تشجيع دور المرأة بغية المساعدة في إضفاء الاستقرار على بيئة ما بعد الصراع واستعادة نسيج المجتمع. وفي هذا الصدد، تحيط تايلند علما مع التقدير بخطة عمل الأمين العام لبناء السلام بشكل يراعي المنظور الجنساني بوصفها خطوة عملية لتمكين المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع.

إن بناء السلام مهمة معقدة ومتعددة الأوجه. وبينما تقترب من نهاية فترة عضويتنا في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، تأمل تايلند أن نكون قد أسهمنا ولو بشكل محدود في عمل اللجنة، وأن يفضي هذا إلى نهج أكثر كفاءة ومرونة وشمولا إزاء تحديات بناء السلام في حالات ما بعد الصراع في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):

يؤيد وفدي بيان الاتحاد الأوروبي، الذي ندعمه تماما. لكنني أود، نظرا للأهمية الخاصة التي تكتسبها هذه المناقشة الحسنة التوقيت والبالغة الأهمية، أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

يواجه العالم المعاصر بشكل متزايد بيئة دولية تتغير بسرعة. بما يضيف باستمرار تحديات جديدة لجدول أعمال السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يمثل بناء السلام، كجهد لتعزيز وتوطيد السلام في البلدان فور خروجها من

التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) وعن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). ويود الوفد التايلندي أيضا أن يؤكد البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز.

وبهذه المناسبة، تود تايلند أن تؤكد على بضع جوانب لبناء السلام نرى أنها مهمة لنجاحه ويمكن أن تؤدي إلى مشاركة المرأة في العملية.

وبينما قد تحتاج المجتمعات الخارجة من الصراعات في البداية على الأقل، إلى المساعدة من المجتمع الدولي وتعتمد عليها، فإن تعزيز الملكية الوطنية يكتسي أهمية كبرى لنجاح بناء السلام. ولا بد من إنشاء مؤسسات الحكم والآليات التنفيذية لا بما يتماشى مع المعايير الدولية فحسب ولكن أيضا بما يعكس الاحتياجات والظروف المحلية. وعلاوة على ذلك، لا بد من تطوير قدرة وطنية في المراحل المبكرة لكفالة الازدهار واستدامة السلام والأمن.

وإذا أريد استدامة السلام والأمن، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للصراع. ويعني هذا، في أحيان كثيرة، إيجاد شعور جديد بوحدة الهدف والقيم المشتركة لمجتمعات ما بعد الصراع. وهذه مهمة من الأفضل تركها للقيادة الوطنية، لكن ينبغي أن يشجعها المجتمع الدولي حيثما أمكن.

إن الدعم الوطني والدولي الكافي في حينه وبشكل يمكن التنبؤ به مهم أيضا لنجاح عملية بناء السلام. وفي هذا الصدد، ترحب تايلند بالاستعراض الدولي الجاري للقدرات المدنية. وينبغي أن يسهم الاستعراض إسهاما كبيرا في تضيق الفجوة الخطيرة في القدرات الوطنية والدولية، ومن ثم يكفل انتقال سلس من الصراع إلى صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وتعرب تايلند أيضا عن التقدير لجهود

تأكيد لإيجاد توازن جديد داخل هيكل الأمم المتحدة للسلام.

وإذا كان لي أن أحدد اثنتين فقط من السمات التي نرى أنها شروط حتمية لأية ممارسة ناجحة في بناء السلام، فهما بالتأكيد، أولاً، الملكية الوطنية، وثانياً، أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات متعددة الأبعاد يمكن التنبؤ بها ومستدامة، وتشمل الاعتبارات الإقليمية الواجبة.

ونؤمن بقوة بأنه ينبغي لبناء السلام أن يقوم على الأولويات الوطنية المحددة بوضوح، بل وينبغي كذلك أن يؤدي إلى إعادة الإعمار التام وزيادة تحسين المؤسسات والقدرات والإمكانات الوطنية. وفي هذا السياق، نرحب بصورة خاصة بالجهود الجارية داخل الأمم المتحدة لزيادة تعزيز وتعميم مراعاة القدرات الوطنية، بما فيها قدرات إدارة الصراع.

إن بناء السلام جهد معقد وطويل الأجل من شأنه أن يوحد التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، ويعكس طابعها المتشابك والمتعاقد. وكما قيل في العديد من المرات السابقة، لا يمكن تحقيق التنمية بدون الأمن الحقيقي والعكس بالعكس، أو، كما ذكرنا تقرير الميسرين بأن "التزاع ما برح العقبة الأهم الوحيدة التي تعوق مسيرة التنمية" (S/2010/393، المرفق، الفقرة ٣). وكذلك، فإنه لا يمكن أن يكون هناك احترام حقيقي لحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية أو حمايتها في ظل الظروف القاسية وغير الآمنة والوحشية في العالم المتخلف.

وإذ نأخذ كل ذلك بعين الاعتبار، يتضح أن الجهود الوطنية والدولية المنسقة والمتسقة والمستدامة والخاضعة للمساءلة المشتركة والتي تشمل على نحو كاف الأمن وحقوق الإنسان والتنمية، هي وحدها التي تؤتي ثمارها. وفي هذا الصدد، نرحب كروايتيا بشكل خاص بمبادئ الأمم

الصراع، أداة مهمة في تناول الأمم المتحدة لمواجهة تلك التحديات، وفي الوقت نفسه، هو أحد مهامها الأساسية. من الواضح، ليس من هذه المناقشة فحسب، أن التأييد الواسع عبر الأقاليم لبناء سلام أقوى يتزايد، ولا يشمل الحكومات فحسب، ولكن أيضاً منظمات دولية كثيرة، فضلاً عن المجتمع المدني.

نحن ممتنون لاستعراض الأمين العام التفصيلي عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمله الوارد في التقرير المعني ببناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (S/2009/304) الذي أصدره قبل عام. وبصفة خاصة، نرى أن الأمثلة العديدة المتنوعة من الميدان التي استخدمت لزيادة توضيح ودعم التقرير ذات قيمة. وبالمثل، نقدر تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) وخطة العمل الاستراتيجية المكونة من سبع نقاط التي تقدم مقترحات عملية ضرورية لمشاركة أكثر نشاطاً للمرأة في عمليات بناء السلام، وهي ما نؤيده بإخلاص.

وفي الوقت نفسه، نرحب كروايتيا بالتقرير الممتاز عن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة (S/2010/393، المرفق)، الذي قدمه الميسرون الثلاثة. يضيف التقرير الكثير لفهمنا لمسألة بناء السلام المعقدة ويؤكد كذلك رأينا بضرورة اتخاذ إجراء عاجل في هذا المجال.

وعلى هذا الأساس، تؤيد كروايتيا بقوة زيادة تعزيز عمليات بناء السلام من خلال مواصلة تنفيذ خطة عمل الأمين العام الطموحة والنظر بدقة في الطلبات والاقتراحات والتوصيات الواردة في تقريره الأخيرين. وبشكل متزامن، ندعو إلى النظر بصورة ملائمة في العديد من التوصيات القيمة الواردة في تقرير الميسرين الثلاثة (S/2010/393، المرفق) وتنفيذها على نحو كاف. ونعتقد أن الوقت قد حان بكل

وأخيراً، اسمحو لي أن أشير إلى أن كرواتيا بوصفها مؤسساً مشاركاً في صندوق بناء السلام، تقرر تماماً بالدور الهام الذي يضطلع به تمويل بناء السلام المستدام وفي الوقت المناسب بوصفه استثماراً مبكراً نحو السلام والتنمية، وفي هذا الصدد ندعم بقوة هياكل الصندوق الجديدة المبسطة وجهوده في وضع مشاريع تمويلية يمكن التنبؤ بها وتتسم بالمرونة وكافية من خلال تنقيح الاختصاصات والمبادئ التوجيهية. وفي هذا السياق، نرحب بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنتظر باهتمام خاص تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١١ عن الصراع والأمن والتنمية.

واسمحو لي أن أختتم بياني بالقول إن كرواتيا - إذ تعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة ككل، وتتصرف بالحماس والروح نفسها للذين صاحبها بكل وضوح طموحاتنا قبل حوالي خمس سنوات - تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها على النحو الواجب في إنعاش هيكل بناء السلام وتنفيذ مهامه الأساسية تنفيذاً شاملاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس نص بيان الرئيس بالنيابة عن المجلس بشأن جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان. ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/20.

تقرر ذلك.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٥.

المتحدة التوجيهية الجديدة على مستوى المنظومة لعملية التخطيط للبعثات المتكاملة، التي تضع المعايير لتكامل الاستراتيجيات والتخطيط الميداني. ونرحب أيضاً بتقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الصراع التي اعتمدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

واستناداً إلى فرضية أن بناء القدرة المحلية هي الأولوية القصوى لبناء السلام، فإننا نؤيد بقوة إنشاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المكلف بالشروع في استعراض القدرة المدنية الدولية من أجل تعزيز توافر القدرات المدنية وإمكانية نشرها وملاءمتها للقدرات المدنية استناداً إلى تقييم القدرات القائمة.

إن عالم اليوم المتكافل، الذي، من ناحية، يمكن أن تتطور فيه الأزمات الوطنية بكل سهولة إلى مشاكل عالمية والذي، من ناحية أخرى، تتحضر فيه حتماً المشاكل العالمية داخل الحدود الوطنية - يتطلب تعزيز الحساسية نحو الاعتبارات الوطنية ونجاح إدماجها في الجهود العامة لبناء السلام. وفي هذا السياق، تعتبر كرواتيا أن زيادة تحسين وتعميق التعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المشاركة المناسبة لمختلف كيانات الأمم المتحدة الناشطة في المناطق المعنية، مسائل ذات أهمية حاسمة.

لقد كان انتقال كرواتيا من كونها بلداً يتلقى المساعدة إلى بلد مانح انتقالاً قصيراً وفعالاً نوعاً ما. واليوم تتشاطر معرفتنا وخبراتنا مع بلدان المنطقة، وكذلك مع البلدان الأخرى التي تمر بأزمات، حيث تتسم خبرتنا في بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع بأهمية خاصة. وبناء على ذلك، تساعد كرواتيا في تنمية المجتمع المدني، والمصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، وأيضاً في بناء القدرات الإدارية العاملة في المجال الاجتماعي.

